

## الاحد ٢٨ نيسان

٣ ..... مقدمات نشرات الأخبار المسائية ليوم السبت ٢٧/٤/٢٠١٩

٣ ..... \*مقدمة نشرة أخبار "تلفزيون لبنان"

٣ ..... \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أن بي أن"

٤ ..... \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "المستقبل"

٥ ..... \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أل بي سي أي"

٦ ..... \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "المنار"

٧ ..... \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أو تي في"

٧ ..... \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أم تي في"

٨ ..... \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "الجديد"

١٠ ..... **المركزية**

١٠ ..... لبنان "يشترى" عقوبات اضافية عليه بمواقف وممارسات بعض مسؤوليه!

١٠ ..... تحذيرات دولية من خرق التدابير المفروضة على سوريا وايران وحزب الله

١٠ ..... المركزية

١١ ..... بعد تشديد واشنطن عقوباتها... ظريف: أحد خيار اتنا الانسحاب من معاهدة "النووي"

١٢ ..... بيروت تنمرجح بين "ولادة قيصرية" لموازنة ٢٠١٩ واستنهاض "فوالق" سياسية

١٢ ..... المصدر: الراي

١٣ ..... موازنة ٢٠١٩ .. الفساد مقونناً للأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال

١٣ ..... عزة حاج حسن - المدن

١٤ ..... المادة ٢٣

١٤ ..... المادة ٢٦

١٤ ..... المادة ٣٠

١٥ ..... المادة ٤١

١٥ ..... المواد من ٣١ حتى ٣٦

١٥ ..... منافذ للتهرب

١٦ ..... ماذا يحصل بين جن بلاط و"حزب الله"؟

١٧ ..... الملكية والسيادة والخرائط

١٨ ..... الانباء الكويتية

١٩ ..... **النهار**

١٩ ..... 7 أخطاء قاتلة تُنذر بكارثة اقتصادية في لبنان

١٩	تقارير وتحليل
١٩	زيادة الضرائب والرسوم
١٩	اللعب بالليرة
٢٠	الخلط بين التوظيف في الدولة ومساعدة الفقير
٢٠	الامتناع عن خفض النفقات الاستثمارية
٢٠	الانتقائية في خفض التحويلات
٢٠	الإبقاء على النظام الحالي للضمان والتقاعد الذي هو بمثابة قنبلة موقوتة
٢٠	التلاعب بالحسابات

## ٢٢ ..... الأخبار

٢٢	لم تصدر
----	---------

## ٢٣ ..... الحياة

٢٣	مواقف رئيس "الاشتراكي" تواكب تصاعد التدخلات ضده على الساحة الدرزية
٢٣	تراكم التوترات بين جنبلاط و"حزب الله" وحلفاء دمشق تدفعه للاستعانة بقرار "هيئة الحوار" حول مزارع شبعا
٢٣	بيروت – الحياة
٢٤	الملكية والسيادة والخرائط
٢٥	استمرار السجال
٢٥	زاسبكين
٢٦	بعد انتقادات لمواقفه واتهام سليمان "حزب الله" بالانقلاب على إعلان بعيدا
٢٦	بوصعب يصوب موقفه من "استراتيجية الدفاع": عون سيدعو قريباً إلى مناقشتها على طاولة الحوار
٢٦	بيروت – الحياة
٢٧	جريساتي من عين دارة: اليوم جلست في مزارع وليس مقالع وما رأيته ليس عملاً بل اغتصاب
٢٧	أبو فاعور: السوريون خرجوا بجيشهم ومخابراتهم ولن يعودوا لا بجيشهم ولا بمخابراتهم ولا بكساراتهم
٢٧	بيروت – الحياة
٢٨	وزير البيئة
٢٩	جريساتي: ما رأيته اليوم معيب
٢٩	"منع مرافقي وزير البيئة من دخول موقع كسارات فتوش"

## ٣١ ..... الديار

٣١	ديون لبنان ١٠٠ مليار دولار : ٢٠ لمشاريع بناء – ٤٣ سرقة – ٣٧ ملياراً عجز وكهرباء
٣١	منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٩ أكبر تلزيقات ومشاريع دون مناقصات
٣١	نظام سياسي ومسؤولون من كل الأنواع سرقوا ويحاضرون ضد الفساد

شارل أيوب.....	٣١
الشرق الأوسط.....	٣٦
بعد ١٤ عاما على الانسحاب السوري.. هل يحكم حزب الله لبنان؟.....	٣٦
كارولين عاكوم.....	٣٦
نزع التعدييات على الكهرباء.. "الحملة تشمل كل لبنان".....	٣٨
<b>البناء</b> .....	٤٠
لم تصدر.....	٤٠
<b>اللواء</b> .....	٤١
لم تصدر.....	٤١

## مقدمات نشرات الأخبار المسائية ليوم السبت ٢٧/٤/٢٠١٩

### \*مقدمة نشرة أخبار "تلفزيون لبنان"

يوم الثلاثاء المقبل، ينطلق قطار بحث مشروع الموازنة في مجلس الوزراء، بنقاش جدي لبنودها وأرقامها وتخفيضاتها التي طالت الوزارات والمؤسسات.

وإذا كان كراس الألف ومئتي صفحة سيتطلب جلسات وزارية متتالية قد تمتد إلى الأسبوع المقبل، وتمت صياغته بعد توافق نتيجة إجتماعات عدة لمختلف القوى السياسية في السراي الحكومي، إلا أنه يتوقع أن تشهد هذه الجلسات اعتراضات من بعض الوزراء على تخفيض موازنات وزاراتهم.

وفي قراءة لمشروع الموازنة الذي وزع على الوزراء، اعتبرت مصادر وزارية أن التحدي في هذه الموازنة، كان في تخفيض العجز إلى ما دون التسعة في المئة، وهو أمر إذا ما انتظم الإلتزام به في هذه الموازنة وفي الموازنات المقبلة، يكون قد وضع البلاد على سكة الإنتظام المالي، لناحية التوازن بين الإنفاق والإيرادات، ولناحية تحقيق نمو، بعدما كان في السنوات الماضية لا يتخطى الواحد والنصف في المئة.

في شأن آخر، مأساة جديدة في الاغتراب، عائلة لبنانية في فنزويلا ضحية السرقة.

### \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أن بي أن"

من جديد لبنان في مدار الأعياد، ما يفرم الحركة السياسية حتى نهاية العطلة مساء الإثنين.

العطلة الرسمية تشكل فرصة للوزراء للتمحيص في مضامين مشروع موازنة العام ٢٠١٩، الذي أعده وزير المال ووزع عليهم.

في سبت النور، دعاء لينير الله درب مجلس الوزراء فيسرع بدرس وإقرار المشروع خلال جلساته المنتظرة بدءاً من أول يوم عمل الثلاثاء، تمهيدا لإرساله إلى مجلس النواب الذي يبدو على استعداد كامل لمناقشته إنطلاقاً من لجنة المال والموازنة، ودائماً بعيداً من مد اليد على جيب ذوي الدخل المحدود.

في سبت النور، هزة أرضية خجولة في البقاع الشمالي، أما في البقاع الغربي وكل لبنان فهزة من نوع آخر نتيجة جريمة مروعة ذهبت ضحيتها عائلة بكاملها من المنطقة، كانت تعيش في مغتربها الفنزويلي: عصابة اقتحمت منزل العائلة وقتلت أفرادها، أبا وأما وأطفالاً. تلك هي ضريبة الدم التي يدفعها الإغتراب اللبناني الساعي وراء لقمة عيشه في أربع جهات الأرض.

مزارع شبعاً اللبنانية المحتلة ظلت أرضها خصبة لسجلات بدأت مع الموقف الذي فجره رئيس "الحزب التقدمي الإشتراكي" قبل ثلاثة أيام. في أحدث تغريدات له قال وليد جنبلاط اليوم: قد تكون هناك أراضٍ يملكها لبنانيون في مزارع شبعاً وكفرشوبا وغيرها لكن الملكية شيء والسيادة شيء آخر.

أما الرواية التي رواها جنبلاط بشأن رسالة من الرئيس السوري إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي عبر موسكو، فقد دحضها السفير الروسي في بيروت الذي نفى علمه بأية معلومات وصلت إلى جنبلاط من أي ديبلوماسي روسي. السفير ألكسندر زاسبينكين أشار أيضاً إلى أن روسيا تعتبر الرئيس بشار الأسد زعيم الشعب السوري بكل فئاته.

وفي الشأن السوري أيضاً، لم يستبعد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تنفيذ عملية شاملة في أدلب، لكن هذا الأمر ليس ملائماً الآن. وقال في الوقت نفسه إن المعارضة السورية تعتبر أن حكومة الرئيس الأسد منتصرة وهذا الأمر واقعي وصحيح.

أما مبعوث بوتين الخاص إلى سوريا، فكشف أن واشنطن عطلت مناقشة القمة العربية الأخيرة استعادة سوريا عضويتها في الجامعة العربية، مؤكداً أن عمل الجامعة بغياب دمشق غير مكتمل.

## \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "المستقبل"

في سبت النور لدى المسيحيين الذين يتبعون التقويم الشرقي، والذي يسبق أحد القيامة، يفيض النور المقدس من قبر السيد المسيح، على أن تصل الشعلة المقدسة بعد قليل إلى مطار رفيق الحريري الدولي.

وانتظارات الطوائف المسيحية الشرقية لتوزيع الشعلة على الكنائس، تتزامن مع الانتظارات لأن تضيء الموازنة المرتقبة أيام اللبنانيين المثقلة بكثير من الإشاعات التي ترافق الجهود لإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية. فالوزراء يعكفون على درس الموازنة، تمهيدا للبدء في مناقشتها الثلاثاء في مجلس الوزراء، وفي جلسات متتالية.

وفي المسار القانوني للموازنة، ينتظر أيضاً أن تخضع للمناقشات في المجلس النيابي. فيما توالى السجال اليوم حول التصريحات الأخيرة لرئيس "الحزب التقدمي الإشتراكي" وليد جنبلاط بشأن لبنانية مزارع شبعاً، وما وصف به رأس النظام السوري بشار الأسد بأنه أكبر كذاب في العالم.

إقليمياً، ومع اقتراب موعد الأول من أيار، الموعد الذي حددته الإدارة الأميركية لتصفير الصادرات النفطية الإيرانية، واصلت طهران إطلاق تهديداتها التي شملت اليوم إضافة إلى الولايات المتحدة إسرائيل والسعودية والامارات، مؤكدة أن لا أحد يستطيع منعها من تصدير النفط.

في وقت بدا فيه أن الاتصالات وتبادل الخدمات بين الاحتلال الاسرائيلي والنظام السوري في أعلى مستوياته. فبعد استعادة اسرائيل لرفاة جندي قتل خلال الاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٨٢ كان مدفونا في سوريا، أعلنت "اسرائيل" الافراج عن سجينين سوريين في بادرة "حسن نوايا"، كما قالت.

## \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أل بي سي آي"

تمتعوا بعطلة عيد الفصح لدى الطوائف الشرقية وبعدها عيد العمال، لأننا سنكون اعتباراً من الثلاثاء المقبل على موعد مع جنون لبناني من نوع آخر، هو جنون الموازنة وبنودها.

كل لبناني سيصبح خبيراً اقتصادياً، وسيدلي بدلوه في الأرقام، وسبل المعالجة، وأين أخطأت السلطة وأين أصابت.

وبينما سيدرس مجلس الوزراء اعتباراً من الثلاثاء بنود الموازنة، علمت الـLBCI أن تحركات شعبية تحضر في الموازنة على مستوى العسكريين المتقاعدين، وأخرى على مستوى الحراك المدني الأربعاء، علماً أن كل اللبنانيين، سلطة وشعباً، يعلمون أن الوضع الاقتصادي والمالي الذي وصلنا إليه فاق حدة الخطورة.

ونحن في عز النقاش حول الموازنة، تتكشف أمامنا مشكلة أساسية: غياب دقة الأرقام ووحدها، علماً أن هذه الأرقام، يفترض أن تخلو حتى من إمكان الخطأ، لكي تأتي الموازنة على قدر المطلوب لانقاذ البلد، سواء محلياً أو دولياً.

فما المطلوب من الموازنة، التي هي عملياً مثل حسابات أي من منازلنا، تركز إلى معيار أساسي هو الناتج المحلي الاجمالي، أي مدخول البلد.

تقول الأرقام التقريبية، إن ناتج لبنان بقطاعيه العام والخاص هو ما بين ٥٩ و ٦٠ مليار دولار سنوياً، ومن هذا الرقم تنطلق الموازنة، لتحسب نفقات الدولة وإيراداتها، وصولاً إلى احتساب الفرق بين الاثنين، فإذا جاء الجواب سلبياً، يظهر عجز الموازنة الذي يجب ألا يتعدى الـ٣% من الناتج المحلي الاجمالي بالمعايير الدولية.

هنا مشكلة لبنان الفعلية. فنسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي كانت ١١,٥ في المئة عام ٢٠١٨، وفي نيسان ٢٠١٨ كان مشروع الموازنة يقدر العجز بـ ٨ بالمئة، فإذ به آخر ٢٠١٨ يتخطى ١١,٥ بالمئة. الامر الذي يفاقم الأزمة المالية بجدية ويستوجب العمل على تصحيحها وبالسعة القصوى، ما يعني ضرورة خفض العجز في موازنة ٢٠١٩ إلى حدود الثمانية في المئة.

فهل الموازنة بشكلها الحالي قادرة على تأمين هذا الخفض؟.

يجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين أن الموازنة قادرة على تأمين خفض يصل إلى ما نسبته ٨,٨ في المئة، وأن ذلك سيحصل عبر استقرار خدمة الدين العام، وخفض معاشات التقاعد ونهاية الخدمة، ورفع الضريبة على فوائد الودائع من ٧ إلى ١٠ بالمئة، وخفض بعض النفقات الجارية المتعلقة بالمواد الاستهلاكية والخدمات الاستهلاكية والتحويلات والمنافع الاجتماعية.

ولكن العبرة في الوصول إلى كل ذلك، تبقى في التنفيذ، وفي التأكد من تأمين كيفية استقرار خدمة الدين العام، فهل يحصل ذلك عبر مساهمة القطاع المصرفي ومصرف لبنان في تأمين هذا الاستقرار؟، علما أن لبنان تعهد أمام مؤتمر "سيدر" بتخفيض عجز الموازنة بقيمة خمسة في المئة خلال السنوات الخمس القادمة، وأن خطة الكهرباء وحدها إذا نفذت، يمكن أن تؤمن وفرا ماليا يتعدى الـ ٣ في المئة في العام ٢٠٢٠.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل الأرقام، وفي كيفية تخفيض عجز الموازنة، وضمان عدم تخطي أرقام إنفاقها، والتأكد من ضمان إيراداتها، لا بد أن نتحمل كلنا مسؤولية عجزنا الأخلاقي أولا والاقتصادي ثانيا، من أصغر مواطن إلى أعلى مسؤول.

فمن منا لم يرش موظفا، ولم يتهرب من ضريبة، ولم يتلاعب بدفاتر حسابات شركاته، ولم يتحايل على القانون، ولم يطلب "واسطة ما" ستصب بطريقة أو في أخرى في خانة "التذاكي" على الدولة وعلى الطريقة اللبنانية؟.

من من المسؤولين لم يتحايل بدوره، ويستغند من موقعه ويفسد في الأرض، ويتدخل في المناقصات والمزايدات، ويوظف عشوائيا لمصالح شخصية أو حزبية، ويساهم بوضع سلسلة رتب ورواتب بأرقام مغلوبة ويساهم بسياسة نقدية خنقت القطاعات المنتجة، فقضت مع السلسلة على ما بقي من مقومات الاقتصاد؟.

اليوم الدولة متعبة ونكاد نفقدها بفعل كل ما فعلناه كلنا، واليوم أيضا نحن تحت أنظار العالم الذي "تذاكينا عليه مرة على الأقل" فيما ننتظر أي "مليم" يأتيها منها لينقذنا... فكفى.

## \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "المنار"

...ولأنه لا يوجد لون رمادي في التعاطي مع "صفقة القرن"، وليس هناك من برزخ بين أبيض المقاومة والصمود وأسود الاستسلام والخضوع، رفعت فصائل المقاومة في قطاع غزة شعار "متوحدون في مواجهة صفقة القرن: ليس منا ولا فينا من يساوم على الصفقة لا داخل فلسطين ولا خارجها".

إلى لبنان، هل يتوحد المسؤولون خلف شعار: من المحرمات زيادة الأعباء على الفقراء والموظفين عملا وفعلا؟. واقعا سلكت الموازنة طريقها إلى الطاولة الحكومية، فهل تبقى على هيئتها، أم أن ملامحها ستتغير في مشاورها إلى مجلس النواب؟. وإن كان المعنيون قاموا بجهودهم في التخفيف عن كاهل موازنة مرهقة أصلا، فإن تساؤلات تطرح للمرة الألف وربما سئمتها اللبنانيون: لماذا الابتعاد عن مزاريب هدر رئيسية بمليارات الدولارات؟.

الأملاك البحرية، على سبيل المثال لا الحصر، تدر على الخزينة بالحد الأدنى ملياري دولار. ولماذا يمنع الاقتراب من قطاعات بعينها؟، وعلى أي موازنة سترسو الجولات الحكومية والنيابية المقبلة: هل على موازنة لا

تخلق ثورة شعبية، ولا تملأ الخزينة، ولا تغضب أصحاب النفوذ السياسي والمالي في الدخل، وترضي المقرضين الخارجيين المحتملين؟.

وإذا كان الحال كذلك، فإنها ستكون موازنة التسويات في وطن الصفقات والتسويات، على أن الوطنية الحققة لا تقبل الصفقات والتسويات على الأرض. فليس من حق أحد التصرف لا بأملك برية ولا بحرية لصالح العدو وإن على مستوى التصريحات فقط. فالأراضي والمياه المحتلة ستبقى لبنانية الملكية والسيادة، فكلاهما كل لا يتجزأ وإن ابتليت بالاحتلال.

## \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أوت في"

في روزنامة الأيام المقبلة مناسبات ومواعيد. فغدا تحتفل الطوائف المسيحية التي تتبع التقويم الشرقي بالقيامة، وما بعد إثنين الباعوث يأتي ثلاثاء الموازنة الكبير، وتكر سبحة مناقشتها وصولاً إلى الإقرار.

وفي هذا السياق، يتوقع أن يطول النقاش لكن بلا كلل ولا ملل، فكل الإجراءات الإصلاحية والأرقام التقشفية ستبحث بالتفصيل، خصوصاً في لجنة المال والموازنة التي ستعكف على عقد اجتماعات متتالية بعد إحالة مشروع قانون الموازنة من مجلس الوزراء.

وفي الموازنة، يتوقع أن يواصل البعض حفلة المزايدة في الحرص على المال العام، وسيعكف على تسجيل اعتراضات غير مبررة، والحديث عن تحفظات استعراضية على هذا البند أو تلك الصياغة، وهذا طبعاً أمر قد يكون طبيعياً طالما التزم معايير المنطق في حده الأدنى.

ومع دخول الموازنة حيز النقاش الجدي، ستدخل البلاد في أتونها، لتسقط شيئاً فشيئاً المغالطات التي روج لها البعض في معرض سعيه إلى تحقيق مكاسب في السياسة.

وأمام هذا المشهد، يبقى الأهم أن المواطن لم يعد يأبه للمناكفات والمهاترات الداخلية، فكل ما يهمه رهنه هو الانخراط في منظومة اقتصادية محصنة، تضمن للدولة إستقرارها المالي. علماً أن المطلوب في كل الأحوال هو الإسراع في الإقرار لتعويض ما فات من وقت، عبر موازنة على قدر التطلعات.

وبالانتظار، استمر اليوم السجال على خلفية مزارع شبعاً اللبنانية بعد الموقف الجنبلاطي المستجد، ليبقى الأكد أن الجدل البيزنطي لن يوصل إلى مكان، كما في هذا الموضوع كذلك في مواضيع كثيرة تشغل الرأي العام رهنه، ومنها اتهامات وزير العدل السابق أشرف ريفي للقضاء، الذي يبقى الحكم الأول والمرجع الوحيد للبت بكل افتراء، كما سبق وفعل.

## \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "أم تي في"

فصح مجيد، على كل مسيحي أن يؤمن بالفعل الالهي الأسمى المتمثل بانتصار يسوع على الموت، وإلا كان إيمانه باطلا. هذه الروحانية العميقة يمكن أن نسقطها على واقعنا اللبناني بكل طوائفنا وانتماءاتنا، فنقول: بأننا إن لم نؤمن بقيامة لبنان فلبنائيتنا باطلة.

وبما أن الفعل العجائبي لا يتوفر في مشروعنا الأرضي، فإن هذا يرتب علينا العمل بجد وتجرد، لننهض بلبنان من كبوته. هذه الإحياءات الإيمانية بقيامة لبنان، عبرت عنها أوساط في أعلى هرم الدولة، إذ وصفت السبعة أشهر المقبلة بأنها مصيرية لأنها ستشهد اختبار الوسائل والقرارات التي ستتخذها الحكومة، من التقشف ومحاربة الفساد وإقفال أبواب الاهدار. لكن هذه الأوساط واثقة من أن الاختبار على صعوبته، آيل إلى النجاح لا محال.

ومن الآن وإلى أن ننهي مرحلة عبور الصحراء، فإن الأيام التي ستلي عطلة الفصح ستشهد مخاضا صعبا، إذ أن لا ثقة للناس ببعض من يتولون إدارة مرحلة التصحيح والعلاج. وهذا الخوف مبرر لأن الحكومة لم توح حتى الساعة إنها فريق واحد يطبق برنامجا إصلاحيا واحدا، وبالتالي فإن عملية بحث بنود الموازنة وإقرارها ستكون قيصرية، لأنها ستجري في ظل أصوات المعترضين الذين سينزلون إلى الشارع للتعبير عن خوفهم.

توازيا، قلق آخر ينتاب اللبنانيين مصدره التحرك غير الشرعي الذي يقوم به فريق من اللبنانيين يشغل مساحة هامة من الدولة ويضع من خلاله لبنان على ممر الفيلة، هو بحسب تحذير الأصدقاء وتهديد لأعداء، إن لم ينضبط تحت جناح الدولة، فإنه سيجرع لبنان كأس العقوبات والمخاطر العسكرية.

## \*مقدمة نشرة أخبار تلفزيون "الجديد"

فجر القنبلة في خميس الأسرار تردد صداها في جمعة الآلام، وفي سبت النور استفاض البيك تغريدا، وعليه فأحد القيامة لناظره قريب.

وفي الانتظار، فإن الثلج ذاب وبان معمل الأرز في عين دارة، وتبين أن ما وراء المزارع كسارة، وأن لعبة شد الحبال بين الضاحية والمختارة رست على معمل فتوش.

على "تويتر"، رد وليد جنبلاط ضيم الاتهامات والهجمات، واستعان بالتاريخ وبمواقف كان قد أطلقها عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، وكتب: "بعد التحرير عام ٢٠٠٠ كان لي الموقف نفسه عندما طالبت بإعادة تموضع الجيش السوري آنذاك جرى التخوين". واليوم أيضا شكل جنبلاط رده بحرف "قد"، وقال: "قد تكون هناك أراض يملكها لبنانيون في مزارع شبعا وكفرشوبا وغيرها، لكن الملكية شيء والسيادة شيء آخر بعدما حرفت الخرائط."

وال"قد" في اللغة تعني التقليل من أهمية الشيء. وعليه فإن جنبلاط لا يزال يلعب على وتر الخرائط والترسيم كأولوية، في وقت أكانت فيه مزارع شبعا لبنانية أم سورية، فهذا لا ينفى أنها أراض محتلة، وأن إثارة قضيتها في زمن نقل سيادة الجولان المحتل إلى كيان الاحتلال كمن ينقل سيادة الاحتلال إلى المزارع.

عاد جنبلاط في الزمن إلى حوار عام ٢٠٠٦ الذي تغيب عنه في الأصل بداعي السفر للقاء كوندوليزا رايس، وقال في تغريدته: في ما يتعلق بمزارع شبعا أجمعنا آنذاك على اتخاذ كل الإجراءات لتثبيت لبنانيتها، والحكومة



السورية رفضت إعطاء لبنان الأوراق الثبوتية حول لبنانية المزارع، فكان أن بقيت السيادة مبهمة حتى هذه اللحظة لكن ربنا سفارة... إنها النظرية القديمة الجديدة بتلازم المسارات.

دار جنبلاط في تغريداته حول نفسه، لكن زبدة الكلام كانت بمختصر الخلاف ومفيده، إذ قال: كسارات الممانعة وحلفائهم من آل الاسد وشركائهم، عاشت الممانعة. وعلى الممنوع في مكان والمسموح في مكان آخر، أوكل مهمة إطفاء حملة التخوين والتحليل إلى وزير مطابق لمواصفات الرد، وبالتلميح لا بالتصريح المباشر في توجيه الكلام إلى "حزب الله"، قال أبو فاعور في اعتصام أهالي عين دارة المطالب بإلغاء ترخيص معمل الاسمنت، إن وزير الصناعة السابق حسين الحاج حسن أصدر قرارا بإقفال أربعة مصانع في المنطقة الفاصلة بين بيبصور وكيفون، وسأل لماذا الإصغاء الأمين إلى رأي الناس المبني على معطيات بيئية وصحية مشروع في مكان وممنوع في مكان آخر؟.

ووصف أبو فاعور قرار مجلس شورى الدولة إعادة العمل في المصنع بأمر الفضائح في الدولة اللبنانية. ليختم بالقول للسوريين لن يمروا، عملا بالمثل القائل "عم بحكيكي يا كنة لتسمعي يا جارة."

الراية البيضاء على خط المختارة- الضاحية سترفع، إذا مش الاثنين الخميس. وعلى بوصلة جنبلاط قد تنتهي الحرب الصامتة بلا غالب ولا مغلوب. لكن معركة مطر الفصح بين الموارنة والأرثوذكس انتهت بالتعادل، وسيول الموارنة الجارفة تلاقى ورذاذ مطر الأرثوذكس، والنتيجة واحدة: المسيح قام حقا قام .

# المركزية

## لبنان "يشترى" عقوبات اضافة عليه بمواقف وممارسات بعض مسؤوليه!

تحذيرات دولية من خرق التدابير المفروضة على سوريا وايران وحزب الله

### المركزية

لم يكن لبنان موضوعا تحت المجهر الدولي بقدر ما هو اليوم وتحديدا منذ الفترة التي شهدت فيها البلاد "حجا دبلوماسيا" غربيا وعربيا واميركيا وامميا والذي ارتفع منسوبه منذ بداية العام الجاري. فقد اعتقد البعض ان في حركة الوفود الدولية والأممية هذه انتصارا كبيرا للسياسات اللبنانية المعتمدة دون ان يحتسب حجم التحذيرات التي تلقاها كبار المسؤولين من خطورة محاولات الخروج على الشرعية الدولية والإستهانة بالعقوبات الأميركية على مسافة زمنية قصيرة مما هو منتظر من تشدد لتطبيقها والتي تعد من الاستحقاقات المقبلة على المنطقة.

وقالت مصادر دبلوماسية لـ "المركزية" ان هذه المعادلة دقيقة ولها ما يبررها على المستوى الغربي والأممي مع التعبير عن الخشية من ردادات الفعل السلبية المحتملة على أكثر من مستوى. فبعض المسؤولين اللبنانيين لم يتجاوبوا بما فيه الكفاية مع مسلسل التحذيرات التي اطلقها اكثر من موفد دولي واممي وغربي بوقف كل ما يشكل خروجاً على العقوبات الدولية المفروضة على ايران وسوريا وحزب الله.

ولفتت المصادر الى ضرورة اعطاء الأهمية لمخاطر استمرار التعرض للقوات الدولية في الجنوب والخروج على مقتضيات القرار الدولي ١٧٠١ والذي تجلى على ما يبدو باكتشاف المزيد من الأنفاق في الجنوب التي يعتقد ان آخرها جديد وليس على غرار الأنفاق الستة السابقة التي اكتشفتها القوات الإسرائيلية وتلك الأنفاق الثلاثة التي تثبتت من وجودها القوات الدولية العاملة في الجنوب على انها عابرة للحدود وتحديدا الخط الأزرق. وقالت المصادر ان على المسؤولين اللبنانيين ان يعوا خطورة مضمون البيان الأخير لقيادة القوات الدولية المعززة في الجنوب "اليونيفيل" لمجرد الإشارة من جديد الى ملف الأنفاق. وان عليهم الربط بين هذه المحطة الجديدة التي قد تؤدي الى البحث مجددا في ما هو عالق بين اسرائيل والدولة اللبنانية من نقاط خلاف على طول الخط الأزرق والتي حددها لبنان بثلاثة عشرة نقطة منها ما يتصل بمزارع شبعا وكفرشوبا والجزء اللبناني من بلدة العجر السورية.

وتضيف المصادر: إن فتح هذا الملف قد يؤدي الى اثاره ملف الأراضي اللبنانية المتنازع عليها والتابعة لولاية "الأوندوف" الذين يراقبون هدنة العام ١٩٧٣ بين اسرائيل وسوريا، وهو خارج ولاية اليونيفيل"، والذي يمتد من هذه المزارع وبلدة العجر الى الحدود الموازية للجولان السوري المحتل الذي اقرت واشنطن بولاية إسرائيل الكاملة وسيادتها عليه.

وقالت المصادر فوجئنا في الأيام القليلة الماضية بجولة لوزير الدفاع اللبناني على طول هذه الخطوط موجهها التهديدات للجانب الإسرائيلي ومشيدا بالسلاح غير الشرعي الذي يسميه "مقاومة" متناسيا انه وزير دفاع ولديه

شكل من اشكال الوصاية على الجيش اللبناني. وهو ما عدته هذه المصادر خطأ فادحا يتجاوز في مفاعيله الخلفيات اللبنانية لهذه المواقف و"المزيدات" التي يحرص عليها اصدقاء الحزب وسوريا وخصوصا على مستوى اكثر المعنيين بهذا الملف في وزارتي الدفاع والخارجية اللبنانية.

والى هذه الملاحظة رصدت المصادر الدبلوماسية خطأ كبيرا يرتكبه بعض اللبنانيين وهو يتصل بمد السلطات السورية بالنفط والغاز في عز العقوبات التي فرضتها واشنطن مؤخرا على دمشق. ولفتت الى ان هذا الأمر لم يكن سرا فقد غطت الشاشات اللبنانية حركة قوافل الصهاريج التابعة لشركات النفط والغاز الحكومية السورية. وهو امر عد خروجاً على هذه العقوبات وقد استدعى ذلك تحذيراً اميركياً شديد اللهجة عندما عبرت بعض هذه القوافل المعابر الشرعية على الحدود اللبنانية - السورية الشمالية والشرقية وهو ما أدى الى احياء خطوط التهريب عبر جرد الهرملة وبعلمك الشرقية وحمص الشمالية المعتمدة من قبل حزب الله وانصار النظام السوري ولم يجف بعد حبر ما اعلن من قرارات مجلس الدفاع الأعلى الذي عقد في قصر بعبداء قبل اسبوعين.

ولفتت المصادر الى ان هذه الخطوات قد لا تمر بسهولة. فالى التحذيرات الأميركية من خطورة خرق العقوبات فقد عبرت مراجع دبلوماسية غربية اوربية انها لن تكون قادرة على الدفاع عن لبنان إذا ما استمرت هذه الخروقات داعية الجانب اللبناني الى التزام ما التزمت به الحكومة العراقية وايران اللتان اوقفتا تسريب المحروقات الى سوريا عبر الحدود البرية والبحرية السورية ولو كانت في جانب منها بضغط روسية عبر ميناء اللاذقية التي استخدمته طهران في خرق العقوبات المفروضة على انتاجها من الحديد الصلب والمصنع منذ اسابيع عدة قبل النفط الإيراني.

وختمت هذه المصادر باسداء نصيحة جديدة تدعو اللبنانيين الى وقف هذه الخروقات التي في حال تهادى البعض بارتكابها وان كان من انصار النظام السوري وحزب الله فقد يستجر على لبنان عقوبات لم تكن بالحسبان. وهذه "المزيدات البهلوانية" قد تستدرج الأميركيين او اسرائيل الى عمليات عسكرية تطل الأراضي اللبنانية للمرة الأولى.

## **بعد تشديد واشنطن عقوباتها... ظريف: أحد خياراتنا الانسحاب من معاهدة "النووي"**

قال وزير خارجية إيران، الأحد، إن الانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أحد الخيارات العديدة أمام طهران بعد تشديد أميركا للعقوبات على طهران.

ونسبت هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية إلى ظريف قوله "خيارات الجمهورية الإيرانية عديدة وسلطات البلاد تبحثها، والانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أحدها."

وكان محمد جواد ظريف قد صرح في مقابلة الخميس الماضي، أن الرئيس الأميركي دونالد ترمب لا يريد حرباً مع إيران، لكنه أضاف أنه ربما "استُدْرَج" إلى نزاع.

وأضاف الوزير في المقابلة التي جرت في البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة في نيويورك: "لا أعتقد أنه يريد حرباً، لكن هذا لا يعني أنه تم استدرجه لفعل هذا".

كما أكد أن "الفريق ب" الذي يضم مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي جون بولتون، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، ربما حصاً ترمب على الدخول في صراع مع إيران.

## بيروت تتمرجح بين "ولادة قيصرية" لموازنة ٢٠١٩ واستنهاض "فوالق" سياسية

### المصدر: الراي

فيما كانت بيروت تستعدّ لأسبوع «الولادة القيصرية» لمشروع موازنة ٢٠١٩ في مجلس الوزراء مع إجراءاتها الأكثر تَقَشُّفاً في تاريخ لبنان، استعادتْ العناوين السياسية حضورها في المشهد الداخلي المفتوح على معارك «لي الأذرع» في المنطقة.

وبعدما كان مسار إقرار الموازنة يُسابق في شكلٍ رئيسي المؤشرات الضاغطة على الأسواق المالية بفعل القلق الذي أحدثته التحذيرات من وقوف البلاد على حافة «النموذج اليوناني»، جاءت «عوارض» سياسية محلية وخارجية لتشكّل عامل حثّ إضافياً على الإسراع في قفل «باب الريح»، الذي يهبّ من الواقع المالي عبر إنجاز مشروع الموازنة وفق أرقام تعطي إشاراتٍ جدية إلى بدء مسار الإصلاحات الهيكلية والقطاعية وخفض العجز الذي تعهد به لبنان أمام الدول المانحة في «مؤتمر سيدر» الذي وقرّ الوعاء لمسيرة النهوض المالي والاقتصادي لـ «بلاد الأرز».

وفي هذا السياق توقفتْ أوساط مطلعة عند معاودة تحريك «فوالق» سياسية في الوضع اللبناني انطلاقاً من قضايا داخلية ذات امتداد إقليمي وصولاً إلى ملفات إقليمية - دولية ذات وهج داخلي، وذلك وفق الآتي:

انتكاسة حال المهادنة الداخلية حيال العناوين السياسية الخلافية، وتحديداً على جبهة رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط و«حزب الله» وحلفائه، وذلك على خلفية مزدوجة، الأولى تتصل بمعمل الاسمنت الذي يعود الى الوزير السابق نقولا فتوش وشقيقه بيار في منطقة عين دارة (الجبيل) والذي كان وزير الصناعة السابق حسين الحاج حسن (من حزب الله) منّح ترخيصاً بإقامته، قبل أن يلغيه الوزير الحالي وائل ابو فاعور (من فريق جنبلاط)، ليضدّر أخيراً قراراً قضائي لمجلس شوري الدولة بوقف تنفيذ قرار أبو فاعور. والثانية الإشارات المتزايدة التي يلتقطها الزعيم الدرزي حيال وجود محاولة لتطويقه في الجبل من قلب طائفته لا تغيب عنها «يد» النظام السوري عبر حلفاء له كما من خلال أطراف سياسيين يستظلون العلاقة مع «حزب الله».

وبعدما كان جنبلاط استحضّر في معرض انتقاده الضمني لقرار مجلس الشوري المصطلحات السجالية مع «حزب الله» وحلفائه متحدثاً عن «كسارات الممانعة»، أعطى عبر اطلالته التلفزيونية مع قناة «روسيا اليوم» أبعاداً أعمق لتمايزه أعاد من خلالها طرح قضايا خلافية كانت وُضعت على الرف، ولا سيما إعلانه أن «مزارع شبعاً ليست لبنانية في الأساس وبعد تحرير الجنوب العام ٢٠٠٠، تمّ تغيير الخرائط اللبنانية من قبل ضباط لبنانيين

بالاشتراك مع السوريين، فاحتلنا المزارع ووادي العسل نظرياً، وذلك كي تبقى الذرائع السورية وغير السورية بأن مزارع شبعاً لبنانية ويجب تحريرها بشتى الوسائل، وهكذا كان.»

وفيما استدرج موقف جنبلاط، الذي تخلّله هجومٌ عنيف على النظام السوري وانتقادات لـ «حزب الله»، حملة شعواء من حلفاء دمشق والحزب الذي نُقل عن مصادر فيه قولها إنها «لحظة تخلّ من جنبلاط، وهذه المرة تخرى عن الأرض»، ردّ رئيس «التقدمي» معلناً عبر تغريدة بمواجهة هذا السيل من الاتهامات والتهمات و«التخوين» أنه «بعد التحرير عام ٢٠٠٠ كان لي نفس الموقف عندما طالبت بإعادة التموضع للجيش السوري.

وآنذاك جرى التخوين واليوم أيضاً قد تكون هناك أراضٍ يملكها لبنانيون في مزارع شبعاً وكفرشوبا وغيرها لكن الملكية شيء والسيادة شيء آخر بعدما حُرّفت الخرائط»، مذكراً بأن «الحكومة السورية رفضت إعطاء لبنان الأوراق الثبوتية حول لبنانية المزارع فكان أن بقيت السيادة مُبهمَةً حتى هذه اللحظة.»

• عودة التحذيرات الدولية للبنان من أي «دعوات ناقصة» في شأن الخروج الرسمي عن مقتضيات القرار ١٧٠١ أو عدم الالتزام بالعقوبات الأميركية على إيران وسورية و«حزب الله.»

وجاءت هذه التحذيرات على خلفية المعلومات التي جرى تداولها عن تحوّل الحدود الشرقية للبنان مع سورية خصوصاً بمثابة «دفرسوار» لكسر العقوبات على النظام السوري عبر مدّه بالنفط والغاز بعدما كانت واشنطن أثارت مسألة إغراق الأسواق اللبنانية بالحديد الإيراني، إضافة الى التفاعلات التي أحدثها كلام وزير الدفاع اللبناني الياس بو صعب من «أرض الـ ١٧٠١» خلال جولة له على الحدود الجنوبية مع إسرائيل والذي نقلت «وكالة الأنباء المركزية» عن مصادر دبلوماسية أنها فوجئت بما وصفته «التحديات للجانب الإسرائيلي» من بو صعب «وأشادته بالسلاح غير الشرعي الذي يسميه (مقاومة) متناسياً أنه وزير دفاع ولديه شكل من أشكال الوصاية على الجيش اللبناني» وهو ما عدّته المصادر «خطأ فادحاً يتجاوز في مفاعيله الخلفيات اللبنانية لهذه المواقف و(المزيدات) التي يحرص عليها أصدقاء (حزب الله) وسورية وخصوصاً على مستوى أكثر المعنيين بهذا الملف في وزارتي الدفاع والخارجية اللبنانية.»

وعلى وهج الوقع السلبي لمواقف بو صعب الذي كان ربطاً أيضاً بدء مناقشة الاستراتيجية الوطنية للدفاع (سلاح حزب الله) بزوال الأخطار الإسرائيلية، عاود وزير الدفاع اللبناني تصويب الصورة عبر قناة «الحرّة» بإعلانه عن مبادرة قريبة سيطلقها الرئيس ميشال عون لجمع الفرقاء اللبنانيين على طاولة حوار واحدة لمناقشة هذه الاستراتيجية التي تعني بحال إقرارها حصرية السلاح للجيش اللبناني لوحده.

## موازنة ٢٠١٩ .. الفساد مقونناً للأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال

عزة حاج حسن - المدن

لم تخلُ موازنة العام ٢٠١٩ من "حيل ضريبية"، تركزت مبدأ الاستخفاف بالمال العام، وترسخ ثقافة التهرب الضريبي لأصحاب رؤوس الأموال والشركات.

وإذا كان اللبنانيون في حال ترقب لسلّة الإجراءات التقشفية، فهناك ما هو أكثر إيلاماً في مشروع الموازنة الحالية، التي تم فصل الإجراءات التقشفية عنها، ورفعها منفصلة إلى مجلس الوزراء.

يتضمن مشروع موازنة العام ٢٠١٩ العديد من الإجراءات الضريبية غير العادلة وغير المنصفة لجميع المكّفين، ويحتوي على الكثير من الإعفاءات، منها الواضح ومنها "المتلطي" خلف تعابير قانونية ملتبسة، تفسح المجال عاجلاً أو آجلاً لتهرب كبرى المؤسسات من الموجبات الضريبية.. وأولها المصارف.

وقد ورد في مشروع موازنة ٢٠١٩ الذي حصلت "المدن" على نسخة منه، عدد من المواد تكّرس التمييز بين المكّفين بشكل واضح، لاسيما على صعيد ضريبة الدخل والضريبة على الأرباح.

### المادة ٢٣

تتضمن المادة ٢٣ من الموازنة تعديل قانون ضريبة الدخل المفروضة على أرباح المهن التجارية والصناعية وغير التجارية، على نحو تبدأ الضريبة من نسبة ٤ في المئة، ارتفاعاً إلى ٢٥ في المئة، مقسمة على ست شرائح، على أن تبلغ نسبة الضريبة على الشريحة الأعلى أي لمن تتجاوز أرباحه ٢٢٥ مليون ليرة نسبة ٢٥ في المئة من أرباحه.

في حين أن أرباح شركات الأموال (الشركات المغفلة والشركات المحدودة المسؤولة وشركات التوصية بالأسهم بالنسبة للشركاء الموصين) فتخضع لضريبة نسبية قدرها ١٧ في المئة فقط.

على سبيل المثال، تطبيقاً لضريبة الدخل بشكلها الحالي: تخضع أرباح الشركات المالية مهما بلغت (وإن بملايين الدولارات) إلى نسبة ضريبة تبلغ ١٧ في المئة، في حين تخضع أرباح متجر صغير لضريبة بنسبة ٢٥ في المئة، في حال تجاوزت أرباحه ٢٢٥ مليون ليرة، أي ١٥٠ ألف دولار فقط. أين العدالة الضريبية في هذا البند؟ وما هو منطق التكاليف؟ وما هي معايير العدالة الاجتماعية لدى المعنيين؟

### المادة ٢٦

المادة ٢٦ تفرض رسماً إضافياً على رسوم السير السنوية، المتوجبة على السيارات السياحية الخصوصية من جميع الفئات التي تحمل لوحات ٣ أو ٤ أو ٥ أرقام، على الشكل التالي: ٥٠٠ ألف ليرة عن كل سيارة تحمل لوحة من ٣ أرقام و ٢٥٠ ألف ليرة عن كل سيارة تحمل لوحة من ٤ أرقام وكل رقم مميز، و ١٠٠ ألف ليرة عن كل سيارة تحمل لوحة من ٥ أرقام.

ولكن السؤال: ماذا عن السيارات التي تحمل لوحة من رقمين، أي لوحات المسؤولين النواب؟ ولماذا هم معفيون من رسوم السير؟

### المادة ٣٠

في هذه المادة نية واضحة للخداع وللتواطؤ المسبق مع المصارف. إذ تفرض هذه المادة ضريبة دخل بنسبة ١٠ في المئة على:

١- فوائد وعائدات وإيرادات الحسابات الدائنة كافة المفتوحة لدى المصارف، بما فيها حسابات التوفير (الإدخار)، باستثناء الحسابات المفتوحة باسم الحكومة والبلديات واتحادات البلديات والمؤسسات العامة لدى مصرف لبنان، وحسابات البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية في لبنان.

٢- فوائد وعائدات الودائع وسائر الالتزامات المصرفية، بأي عملة كانت، بما فيها تلك العائدة لغير المقيمين، باستثناء الودائع بين المصارف الخاصة (interbank deposits).

٣- فوائد وإيرادات وعائدات حسابات الإئتمان وإدارة الأموال.

٤- عائدات وفوائد شهادات الإيداع، التي تصدرها جميع المصارف وسندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة.

٥- فوائد وإيرادات سندات الخزينة بالعملة اللبنانية.

وتنتهي هذه المادة بعبارة "تحدد دقائق هذه المادة عند الاقتضاء بقرار من وزير المال!"

في هذه المادة ثغرتان يفندهما خبير قانوني لـ"المدن". الأولى، تتمثل في غياب شرائح المكلفين، بمعنى أن جميع من يودع أموالاً في المصارف تقع عليه ضريبة على الفائدة بنسبة ١٠ في المئة. وعلى سبيل المثال: يخضع للضريبة نفسها الموظف الذي يضع تعويضه لنهاية الخدمة في المصرف، وكذلك رجل الأعمال الذي يودع نصف مليار دولار في حسابه. وكان الأجدى بالحريصين على المال العام، أن يفرضوا ضريبة تصاعديّة تتناسب وحجم الحساب المصرفي.

أما الثغرة الثانية فهي أن المادة ٣٠، وبذكرها عبارة "تحدد دقائق هذه المادة عند الاقتضاء بقرار من وزير المال". فتحت المجال لمنح المصارف لاحقاً الموافقة على حسم هذه الضريبة من الضريبة على أرباحها لدى سدادها ضريبة الدخل. من هنا رأى الخبير القانوني أنه يجب النص، وبوضوح، على عدم حسم هذه الضريبة من الضريبة على أرباح المصارف، لأن المودع يتحمل هذا العبء وليس المصرف.

## المادة ٤١

تجيز المادة ٤١ إجراء تسوية على التكاليف المتعلقة بالضرائب، التي تحققها وتحصلها مديرية المالية العامة المقدمة أمام لجان الاعتراضات.

بمعنى أنه، بصورة إستثنائية، تسوى التكاليف المتعلقة بالضرائب التي تحققها مديرية المالية العامة المعترض عليها أمام لجان الاعتراضات، والتي لم يتم البت بها، وتحدد قيمة التسوية بـ ٥٠ في المئة من قيمة الضرائب المعترض عليها فقط، من دون غرامات التحقق التي كانت متوجبة.

وهذا البند شديد الخطورة، لأن الدولة تعفي فيه كل من اعترض بنسبة ٥٠ في المئة من قيمة الضريبة، بصرف النظر إذا كان محقاً باعتراضه أو غير محق، وبذلك تكون الدولة قد فتحت الباب للتهرب من سداد ٥٠ في المئة من الضريبة.

## المواد من ٣١ حتى ٣٦

بموجب هذه المواد وسواها، يتم تخفيض غرامات التحقق والتحصيل التي تتولى مديرية المالية العامة فرضها وجبايتها. وتبلغ قيمة الخفض ٩٠ في المئة، كما يتم تخفيض بنسبة ٩٠ في المئة من الغرامات المتوجبة على أوامر التحصيل، الصادرة عن الدارات العامة والمؤسسات والبلديات وغيرها، ويتم تخفيض الغرامات المتوجبة على رسوم الميكانيك والرسوم البلدية. والأسوأ من كل ذلك، تخفيض الغرامات وزيادات التأخير المترتبة على اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بنسبة ٩٠ في المئة.

في هذه المواد تساوي الدولة بين الملتزم سداد الضرائب والرسوم وبين من يتهرب من سدادها، بحجة تشجيع المتخلفين على السداد. إلا أن سياسة خفض الغرامات بهدف التشجيع على السداد رائجة في كافة دول العالم، لكن بنسبة لا تزيد عن ٤٠ في المئة وليس ٩٠ في المئة. فالإعفاء بنسبة ٩٠ في المئة من الغرامات من شأنها أن تشجع المكلفين من الشركات الكبرى على التأخر بالسداد والحفاظ على سيولتها، بانتظار الإعفاءات من الغرامات.

## منافذ للتهرب

هناك العديد من المواد الأخرى الملتبسة، والتي تشكل منفذاً للتهرب من الموجبات الضريبية، ولا تخدم سوى الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال، الذين يمتنعون عن سداد الضرائب والرسوم والاشتراكات، وتشجعهم على مشاطرة الدولة بالمال العام.

وخلاصة القول أن مشروع موازنة العام ٢٠١٩ لن يستمر بشكله الحالي، إذ أن أرقام الواردات والنفقات فيه لن تتم مطابقتها على أرض الواقع. ومن المرجح أن يتم فتح المزيد من الاعتمادات الإضافية.

أما بالنسبة إلى سلة الإجراءات التقشفية المرتبطة بالرواتب والأجور، فقد جرى ترحيله إلى مجلس الوزراء تجنباً لتحمل وزير المال الأمر منفرداً.

## ماذا يحصل بين جنبلات و"حزب الله"؟

كتبت صحيفة الحياة تقول: أخذ السجال بين رئيس "الحزب التقدمي الاشتراكي" النائب السابق وليد جنبلاط وبين خصومه من حلفاء "حزب الله" والقيادة السورية على خلفية قوله أن مزارع شبعا ليست لبنانية، وأن (الرئيس السوري) بشار الأسد "أكبر كذاب في العالم" كاشفا أن ديبلوماسيا روسيا أبلغه أن الأسد بعث رسالة إلى إسرائيل عن أن قيام دولة علوية في سورية لن يكون معاديا لها، أبعادا سياسية جديدة في اليومين الماضيين، ما حمل أوساطا سياسية عدة على التأكيد ل"الحياة" أن العلاقة بين "حزب الله" ومعه النظام السوري، وبين رئيس "الاشتراكي" دخلت مرحلة من التوتر العالي .

ورأت الأوساط السياسية المراقبة لتصاعد التوتر بين الجانبين أن عوامل كثيرة اختلطت مع بعضها البعض لتسبب تصعيدا في هذا التصاعد، المعطوف على الخلاف بينه وبين الحزب حول إلغاء وزير الصناعة وائل أبو فاعور ترخيص سلفه حسين الحاج حسن (حزب الله) لشركة "إسمنت الأرز" العائدة إلى آل فتوش (النائب السابق نقولا فتوش وأشقائه المقربين من القيادة السورية. فالحزب اتخذ قرارا بالقطيعة مع جنبلاط إثر قرار أبو فاعور، معتبرا أنه "إهانة" مباشرة له، بعد أشهر من التوتر الخفي بين الجانبين تدرج وتفاقم منذ الانتخابات النيابية في أيار (مايو) الماضي، قبل زهاء سنة، حيث دعمت قيادة الحزب خصوم جنبلاط، وأمنت الرعاية والحماية لهم في الجبل والبقاع الغربي، وصولا إلى تهريب مطلوبين للقضاء نتيجة اعتدائهم على مناصري الاشتراكي إلى سورية، والتدخل لدى القضاء من أجل الإفراج عن آخرين قاموا بعراضات مسلحة ضد مناصري جنبلاط والعمل على تكتل هؤلاء الخصوم للقيام بحملات على جنبلاط ...

وتعاطت الأوساط القيادية في "الاشتراكي" مع حكم مجلس شوري الدولة قبل ٣ أيام، بإبطال قرار الوزير أبو فاعور إلغاء ترخيص آل فتوش، على أنه جاء نتيجة ضغوط على القضاء، وبراكم المؤشرات إلى أن هناك توجهها لكسر جنبلاط. فالحزب أبدى انزعاجه من مواقفه الانتقادية ضد الأسد واتهامه بارتكاب بقتل السوريين، فيما لم تخلُ تغريداته على "تويتر" من الملاحظات اللاذعة إزاء "محور الممانعة"، مستعيضا بها عن انتقاد القيادة الإيرانية بعدما طالبت به قيادة "حزب الله" بتجنب التعرض لها. وترى مصادر متابعه لمواقف جنبلاط أن انتقاداته هذه كانت تتزايد بموازاة الحملة على حزبه من رموز النظام السوري في مناطق الجبل، ومقابل إمعان "حزب الله" في التدخل في الساحة الدرزية لتشكيل تكتل من معارضيه في مواجهته. وهو ما اعتبره مناصرو جنبلاط توجهها قياديا لدى الحزب يهدف إلى إضعاف "الاشتراكي" عبر أدوات تتحرك في الجبل تحت مظلة نفوذه الأمني والسياسي .

وتعاملت الأوساط المتتبعة لمسار التوترات بين جنبلاط و"حزب الله" وحلفائه مع موقفه من موضوع مزارع شبعا، واعتباره أنها ليست لبنانية، على أنه في سياق المواجهة الكامنة بين الجانبين نتيجة تراكمات الأشهر الماضية، بعد أن فشلت الاتصالات من أجل ترطيب الأجواء بين الجانبين بعد إلغاء ترخيص مصنع آل فتوش، الذي يقع في منطقة جبيلية تخضع للنفوذ الجنبلاطي .



## الملكية والسيادة والخرائط

وبالعودة إلى السجال حول لبنانية مزارع شبعا التي تشكل حجة رئيسة لـ "حزب الله" تبرر بقاء سلاح المقاومة لتحرير الأرض، فقد استعان جنبلاط أمس ردا على الحملة ضده بالتخلي عن أرض محتلة، بما نص عليه قرار "هيئة الحوار الوطني" في شأن العمل على تحريرها. وقال عبر "تويتر": "قبل هذا السيل من الاتهامات والتهجمات أذكر بالتالي. بعد التحرير عام ٢٠٠٠ كان لي نفس الموقف عندما طالبت بإعادة التموضع للجيش السوري. آنذاك جرى التخوين واليوم أيضا. قد تكون هناك أراض يملكها لبنانيون في مزارع شبعا وكفرشوبا وغيرها لكن الملكية شيء والسيادة شيء آخر بعد أن حرّفت الخرائط."

اضاف: "وإثناء الحوار الذي دعا إليه الرئيس (نبيه) بري عام ٢٠٠٦ جرى الاتفاق بالاجماع على المحكمة الدولية أولا، ثم ترسيم أو تحديد الحدود ومعالجة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات والعلاقات الدبلوماسية مع سورية. وفي ما يتعلق بمزارع شبعا أجمعنا آنذاك على اتخاذ كل الإجراءات لتثبيت لبنانياتها من خلال التحديد وفق الاجراءات والاصول المعتمدة والمقبولة لدى الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يجر، كما أن الحكومة السورية رفضت إعطاء لبنان الأوراق الثبوتية حول لبنانية المزارع فكان أن بقيت السيادة مبهمه حتى هذه اللحظة لكن ربنا سفارة. إنها النظرية القديمة الجديدة بتلازم المسارات."

وسأل جنبلاط: "هل هذا التذكير التاريخي كاف أم أنه ممنوع التفكير والتذكير؟. على أية حال خذوا راحتكم بالتخوين والتحليل. سنكمل المسيرة بهدوء ونترك لكم منابر القدر والذم والسلام عليكم."

وكان ملفتا، حسب قول مصدر سياسي بارز لـ "الحياة"، أن جنبلاط شبه المرحلة الراهنة بمرحلة مطالبته بإعادة تموضع الجيش السوري في لبنان، عام ٢٠٠٠، من جهة، واستشهاده بعبارة "أجمعنا في قرارات هيئة الحوار" على اتخاذ كل الإجراءات لتثبيت لبنانية مزارع شبعا من خلال التحديد وفق الاجراءات والاصول المعتمدة والمقبولة لدى الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يجر. والعبارة مستقاة من النص الحرفي الذي أذاعه الرئيس بري في أيار (مايو) عام ٢٠٠٦. وضيف مصادر في "الاشتراكي" لـ "الحياة" إن إشارة جنبلاط في حديثه لمحطة "روسيا اليوم"، إلى حصول تزوير في الخرائط من الجانب اللبناني، استند إلى ما أبلغته الأمم المتحدة في حينها عن أن هذه الخرائط التي تسمتها من لبنان لبنانية المزارع، جرى التلاعب به، وأن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، الراحل كوفي أنان ذكر بكتابه عن توليه منصب الأمين العان واقعة تزوير الخرائط، وأنه بعث برسالة بهذا المعنى إلى رئيس الجمهورية إميل لحود وأحد الضباط المعنيين، بذلك، رافضا الأخذ بهذه الخرائط.

وبينما رأتى المصدر لـ "الحياة" أن جنبلاط سعى إلى توضيح موقفه، لأن لبنان لم يحصل على الوثيقة التي كان أقطاب السياسة اللبنانية اتفقوا على ضرورتها "لتثبيت" هوية المزارع من الجانب السوري، وأنها ليست لبنانية بالنسبة إلى المنظمة الدولية، خصوصا أنها موضوعة تحت مراقبة لجنة الأمم المتحدة لمراقبة اتفاق خط وقف الاشتباك (أندوف) وليست ملحقة بالقرار ٤٢٥ الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة، ووافقت الحكومة اللبنانية في حينها على أن هذا القرار جرى تطبيقه، بينما "أندوف" تعنى بخطوط الحدود بين سورية وإسرائيل في إطار القرار الرقم ٢٤٢ و٣٣٨.

## الانباء الكويتية

ومن جهتها، اوردت صحيفة "الأنباء الكويتية" ان المواجهة بين جنبلاط وبين حزب الله تتقدم بخطى متسارعة، منذ تبني الحزب وغذى، بالدعم المتعدد الوجوه، بعض الشخصيات الدرزية المحسوبة على خط دمشق في لبنان، كالنائب طلال أرسلان والوزير السابق وئام وهاب، وفرض على الحكومة، وتاليا على جنبلاط وزيرا درزيا لشؤون النازحين السوريين، معروف بعلاقته الوثيقة بالحكم في سورية وحلفائه في لبنان.

وجاء القرار المستعجل لمجلس الشورى بكسر قرار الوزير أبوفاور حول معمل الاسمنت بمنزلة القشة التي قسمت ظهر العلاقة بين الحزب وجنبلاط الذي بادر الى الإمساك بالحزب في أكثر الأماكن الموجهة له، وهي مزارع شبعا، من خلال إنكار لبنانيتها التي هي مبرر وجوده المسلح في لبنان، كحزب مقاوم لتحرير أرض لبنانية محتلة، علما بأنه لا الأمم المتحدة، ولا بالتالي إسرائيل اعترفت حتى الآن بلبنانية هذه المزارع، والسوريون يقولون إنها لبنانية، لكنهم يتهربون دائما من إثبات ذلك أمام الأمم المتحدة رغم المراجعات اللبنانية الرسمية.

ولا شك أن موقف جنبلاط هذا أربك الجميع في لبنان كما في سورية، واللافت انه لا رئيس الجمهورية ولا رئيس الوزراء، ولا حتى رئيس مجلس النواب، ردوا بما يدحض كلام جنبلاط، حتى حزب الله نفسه تجاهل واجب الرد والنفي بانتظار اطلالة جديدة لأمينه العام السيد حسن نصرالله الخميس المقبل، مع الاكتفاء بفك الحظر عن أداء نائب الحزب المشاكس نواف الموسوي، الذي كان مقدرًا لسنة كاملة.

مصادر سياسية متابعة قرأت في موقف جنبلاط من المزارع وبالتالي عن حزب الله، ما هو أبعد من حدود الأسباب المباشرة للخلاف، فهو بتطرقه الى هوية المزارع يضع اليد على مصير شرعية المقاومة للاحتلال التي يتسلح بها حزب الله ليبرر سلاحه، وبالتالي تغرده بقرار الحرب والسلم في لبنان الى جانب الإمساك بزمام السلطة في الداخل اللبناني.

ورأت المصادر لـ «الأنباء» ان إعلان جنبلاط المواجهة مع حزب الله من قناة «روسيا اليوم» تحديدا، يسمح بالاعتقاد ان وراء الاكمة الإقليمية ما وراءها، وليست المسألة مجرد خلاف على رخصة معمل أسمنت او توزيع احد الأشخاص، وفي رأي المصادر ان حديث وزير الدفاع إلياس بوصعب عن مبادرة قريبة للرئيس ميشال عون لجمع الفرقاء على طاولة حوار لمناقشة الاستراتيجية الدفاعية، فات أوانها، بعد طعن احد الزعماء اللبنانيين بشرعية مقاومة حزب الله.

وربطت المصادر بين هذا المستجد اللبناني، وبين التغييرات التي طرأت على مستوى قيادة الحرس الثوري الإيراني لتصل الى الاستنتاج بأن المنطقة مقبلة على تغييرات حاسمة.

# النهار

## 7 أخطاء قاتلة تُنذر بكارثة اقتصادية في لبنان

### تقارير وتحليل

في ظل الخطر الاقتصادي الداهم، بدأت تتضح صورة الإصلاحات في [#الموازنة](#) المرتقبة، إذ يجري الحديث حالياً عن زيادة الإيرادات عبر رفع الضريبة على الفوائد من ٧% إلى ١٠% وعلى شطر الدخل المرتفع (بمعدل ٢٥%) وعلى القيمة المضافة إلى ١٥% وعلى المازوت والبنزين. كما يتم البحث في تقليص النفقات من طريق خفض خدمة الدين العام بنسبة ١٥% والحد من بعض التحويلات (كالقروض المدعومة والعطاءات للجمعيات وعجز الكهرباء) وكبح امتيازات موظفي القطاع العام عبر تجميد ١٥% من الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف وإلغاء أو خفض كل ما يفيض عن أساس المعاش من ساعات إضافية ونقل ومخصصات اجتماعية واشتراكات ومساهمات في صناديق التعاضد.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فإنّ الانهيار حتمي برأي رئيس المعهد اللبناني لدراسات السوق الدكتور باتريك المارديني، لأنّ الدولة تتخبّط خبط عشواء وترتكب ٧ أخطاء قاتلة ستطيح بالبلد عموماً، وبالطبقات الفقيرة خصوصاً. ويفصّل المارديني أخطاء الإصلاحات السبعة المطروحة لـ "النهار" كالتالي:

### زيادة الضرائب والرسوم

حاولت الحكومة رفع إيراداتها في العام ٢٠١٨ عبر زيادة العبء الضريبي، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً، إذ انخفض مدخولها مقارنة بالعام ٢٠١٧. واليوم، تتّجه إلى تكرار الخطأ عينه، علماً أنّ لبنان تخطّى السقف الأقصى لقدرته على تحمل الضرائب (Laffer Curve) لذا فإنّ هذه الإجراءات الضريبية ستؤدّي إلى إفقار الجميع وإفقال المحال التجارية والمؤسسات الخاصة وتسريح العمال وتخفيض إيرادات الدولة كما حصل في العام الماضي.

### اللعب بالليرة

تشكّل خدمة الدين العام نحو ٣٤% من الموازنة، من هنا اقتراح مفاوضة المصارف وإقناعها بتخفيض معدل الفوائد التي تتقاضاها من الدولة. ولكن تخفيض الفوائد من دون تخفيض خطورة الاستثمار في سندات الخزينة (Risk Premium on Sovereign Bonds) سيؤدّي حتماً إلى هروب الرساميل من لبنان (flight-to-quality) والتفريط في سعر صرف العملة (Devaluation)، تماماً كما حصل في [#تركيا](#) أخيراً. وإضافة إلى ذلك، فإنّ سياسة تسهيل الدين العام، أي الطلب من مصرف لبنان إقراض الدولة بفوائد مدعومة، سيؤدّي في الوضع الحالي إلى تضخّم يطيح هو الآخر بسعر صرف الليرة. وهذا تماماً ما حصل في [#فنزويلا](#) في العام ٢٠١٨ حينما خسرت العملة ٩٦% من قيمتها وبلغ التضخم ١,٠٠٠,٠٠٠%، والنتيجة خسارة الناس للقدرة الشرائية لرواتبهم ومدّخراتهم وتعويضاتهم وتقاعدهم بين ليلة وضحاها وانتشار الجوع والحرمان في صفوف الطبقات الفقيرة.

## الخط بين التوظيف في الدولة ومساعدة الفقير

يقدّر عدد موظفي الإدارات والمؤسسات الرسمية بموظفين لكل وظيفة فعلية، ويكلف ذلك الدولة نحو ٣٥% من النفقات العامة. ودخل هؤلاء إلى الملاك أو التعاقد من طريق الوساطة والزيائية والتتفيعات السياسية، وبات عددهم اليوم يشكل خطراً على مصير لبنان. لذا يتوجب على كل وزير أن يقوم بخفض نصف عديد موظفي وزارته، فيتقاسم الأحزاب والزعماء الكلفة السياسية للإصلاح. أما التهرب من المسؤولية والادّعاء بأنّ الفاض والفساد في التوظيف يهدفان إلى مساعدة الفقير، فهو مجرد ذرّ للرماد في العيون. فقراء لبنان هم العاطلون عن العمل منذ أعوام، والعاملون في المهن الحرة المتواضعة التي تعاني ركوداً، ويدفع هؤلاء الفقراء كلفة الفاض بالدولة من جيبيهم عبر الضرائب والديون.

## الامتناع عن خفض النفقات الاستثمارية

تشكّل النفقات الاستثمارية نحو ٩% من موازنة الدولة وتتضمّن استملاكات وإنشاءات قيد التنفيذ وتجهيزات وصيانة. وبغضّ النظر عن الشوائب التي تشوب طريقة تحديد الأولويات وإجراء المناقصات، فإنّ الوضع المزري لميزانية الدولة لم يعد يسمح بهذا النوع من الإنفاق أصلاً. لذا، بدلاً من الانتكال على تمويل الدولة، يمكن إجراء هذه المشاريع على نفقة القطاع الخاص. كما أنّ هدف CEDRE تنفيذ مشاريع الاستثمار في البنى التحتية بعد إجراء الإصلاحات اللازمة، فلماذا الإنفاق عليها من خارج [#سيبر](#) وقبل إجراء الإصلاحات؟

## الانتقائية في خفض التحويلات

يشكّل بند التحويلات نحو ١٦% من النفقات العامة (إذا ما استثنينا خسائر [#كهرباء لبنان](#))، وهو مبلغ ضخم لم يفضح منه في الإعلام إلا ما تحصل عليه بعض الجمعيات المدعومة. اما معظم المجالس والهيئات والصناديق داخل القطاع العام، فلم يتم التطرق لها رغم انها لا تقوم بأي عمل جدّي يُذكر. وتم التغاضي أيضاً عن الدعم غير المُجدي للسلع والمواد. تخيل مثلاً أنّ الدولة اللبنانية تدعم القمح غير الصالح لصناعة الخبز!

## الإبقاء على النظام الحالي للضمان والتقاعد الذي هو بمثابة قبلة موقوتة

بدل أن تتكفل الدولة بدفع اشتراكات موظفيها ومساهماتهم في صناديق التعاضد والضمان، والتي هي على شفير الإفلاس، يجب العمل على إعطاء كلّ موظف خيار انتقاء صندوق معاشات التقاعد الذي يناسبه.

## التلاعب بالحسابات

بدأت عملية التلاعب عندما تم إلغاء عجز الكهرباء في موازنة العام ٢٠١٨ بشحطة قلم وتحويله قرضاً من الدولة إلى كهرباء لبنان، ما سمح بتخفيض وهمي لنفقات الدولة بنحو ١٠%. وقد كان مثل هذا التلاعب بالأرقام بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في اليونان وأدت إلى الانهيار الكبير.

ورداً على مقولة أنّ الوضع سيئ أصلاً، فكيف له أن يسوء أكثر، يوضح المارديني أنّه في العام ٢٠١١، أفلست ١١١ ألف شركة يونانية وسرّحت عمالها وتضاعف معدل البطالة ٣ مرّات وانخفض معدل الدخل الفردي بـ -

٢٥% وازدادت نسب الفقر والاكنتاب والانتحار والإدمان، وتشرّد نحو ٢٠ ألف شخص وتحولوا إلى التسوّل. ويختم بأنّ "لبنان مقبل على ما هو أسوأ من اليونان."

# الأخبار

لم تصدر

# الحياة

مواقف رئيس "الاشتراكي" توابك تصاعد التدخلات ضده على الساحة الدرزية

**تراكم التوترات بين جنبلاط و"حزب الله" وحلفاء دمشق تدفعه للاستعانة بقرار "هيئة الحوار" حول مزارع شبعا**

بيروت - الحياة

أخذ السجال بين رئيس "الحزب التقدمي الاشتراكي" النائب السابق وليد جنبلاط وبين خصومه من حلفاء "حزب الله" والقيادة السورية على خلفية قوله أن مزارع شبعا ليست لبنانية، وأن (الرئيس السوري) بشار الأسد "أكبر كذاب في العالم" كاشفا أن دبلوماسيا روسيا أبلغه أن الأسد بعث رسالة إلى إسرائيل عن أن قيام دولة علوية في سورية لن يكون معاديا لها، أبعادا سياسية جديدة في اليومين الماضيين، ما حمل أوساطا سياسية عدة على التأكيد ل"الحياة" أن العلاقة بين "حزب الله" ومعه النظام السوري، وبين رئيس "الاشتراكي" دخلت مرحلة من التوتر العالي.

ورأت الأوساط السياسية المراقبة لتصاعد التوتر بين الجانبين أن عوامل كثيرة اختلطت مع بعضها البعض لتسبب تصعيدا في هذا التصاعد، المعطوف على الخلاف بينه وبين الحزب حول إلغاء وزير الصناعة وائل أبو فاعور ترخيص سلفه حسين الحاج حسن (حزب الله) لشركة "إسمنت الأرز" العائدة إلى آل فتوش (النائب السابق نقولا فتوش وأشقاؤه المقربين من القيادة السورية). فالحزب اتخذ قرارا بالقطيعة مع جنبلاط إثر قرار أبو فاعور، معتبرا أنه "إهانة" مباشرة له، بعد أشهر من التوتر الخفي بين الجانبين تدرج وتفاقم منذ الانتخابات النيابية في أيار (مايو) الماضي، قبل زهاء سنة، حيث دعمت قيادة الحزب خصوم جنبلاط، وأمنت الرعاية والحماية لهم في الجبل والبقاع الغربي، وصولا إلى تهريب مطلوبين للقضاء نتيجة اعتدائهم على مناصري الاشتراكي إلى سورية، والتدخل لدى القضاء من أجل الإفراج عن آخرين قاموا بعراضات مسلحة ضد مناصري جنبلاط والعمل على تكتل هؤلاء الخصوم للقيام بحملات على جنبلاط...

وتعاطت الأوساط القيادية في "الاشتراكي" مع حكم مجلس شوري الدولة قبل ٣ أيام، بإبطال قرار الوزير أبو فاعور إلغاء ترخيص آل فتوش، على أنه جاء نتيجة ضغوط على القضاء، ويراكم المؤشرات إلى أن هناك توجهها لكسر جنبلاط. فالحزب أبدى انزعاجه من مواقفه الانتقادية ضد الأسد واتهامه بارتكاب بقتل السوريين، فيما لم تخلُ تغريداته على "تويتر" من الملاحظات اللاذعة إزاء "محور الممانعة"، مستعيضا بها عن انتقاد القيادة الإيرانية بعدما طالبته قيادة "حزب الله" بتجنب التعرض لها. وترى مصادر متابعه لمواقف جنبلاط أن انتقاداته هذه كانت تتزايد بموازاة الحملة على حزيه من رموز النظام السوري في مناطق الجبل، ومقابل إمعان "حزب الله" في التدخل في الساحة الدرزية لتشكيل تكتل من معارضيه في مواجهته. وهو ما اعتبره مناصرو جنبلاط توجهها قياديا لدى الحزب يهدف إلى إضعاف "الاشتراكي" عبر أدوات تتحرك في الجبل تحت مظلة نفوذه الأمني والسياسي.

وتعاملت الأوساط المتتبعة لمسار التوترات بين جنبلاط و"حزب الله" وحلفائه مع موقفه من موضوع مزارع شبعا، واعتباره أنها ليست لبنانية، على أنه في سياق المواجهة الكامنة بين الجانبين نتيجة تراكمات الأشهر الماضية، بعد أن فشلت الاتصالات من أجل ترطيب الأجواء بين الجانبين بعد إلغاء ترخيص مصنع آل فتوش، الذي يقع في منطقة جبلية تخضع للنفوذ الجنبلاطي.

### الملكية والسيادة والخرائط

وبالعودة إلى السجال حول لبنانية مزارع شبعا التي تشكل حجة رئيسة ل"حزب الله" تبرز بقاء سلاح المقاومة لتحرير الأرض، فقد استعان جنبلاط أمس ردا على الحملة ضده بالتخلي عن أرض محتلة، بما نص عليه قرار "هيئة الحوار الوطني" في شأن العمل على تحريرها. وقال عبر "تويتر": "قبل هذا السيل من الاتهامات والتهجمات أذكر بالتالي. بعد التحرير عام ٢٠٠٠ كان لي نفس الموقف عندما طالبت بإعادة التموضع للجيش السوري. آنذاك جرى التخوين واليوم أيضا. قد تكون هناك أراض يملكها لبنانيون في مزارع شبعا وكفرشوبا وغيرها لكن الملكية شيء والسيادة شيء آخر بعد أن حرّفت الخرائط."

اضاف: "واثناء الحوار الذي دعا اليه الرئيس (نبيه) بري عام ٢٠٠٦ جرى الاتفاق بالاجماع على المحكمة الدولية أولا، ثم ترسيم أو تحديد الحدود ومعالجة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات والعلاقات الدبلوماسية مع سورية. وفي ما يتعلق بمزارع شبعا أجمعنا آنذاك على اتخاذ كل الإجراءات لتثبيت لبنانياتها من خلال التحديد وفق الاجراءات والاصول المعتمدة والمقبولة لدى الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يجر، كما أن الحكومة السورية رفضت إعطاء لبنان الأوراق الثبوتية حول لبنانية المزارع فكان أن بقيت السيادة مبهمة حتى هذه اللحظة لكن ربنا سفارة. إنها النظرية القديمة الجديدة بتلازم المسارات."

وسأل جنبلاط: "هل هذا التذكير التاريخي كاف أم أنه ممنوع التفكير والتذكير؟. على أية حال خذوا راحتكم بالتخوين والتحليل. سنكمل المسيرة بهدوء ونترك لكم منابر القدح والذم والسلام عليكم."

وكان ملفتا، حسب قول مصدر سياسي بارز ل"الحياة"، أن جنبلاط شبه المرحلة الراهنة بمرحلة مطالبته بإعادة تموضع الجيش السوري في لبنان، عام ٢٠٠٠، من جهة، واستشهاده بعبارة "أجمعنا في قرارات هيئة الحوار" على اتخاذ كل الإجراءات لتثبيت لبنانية مزارع شبعا من خلال التحديد وفق الاجراءات والاصول المعتمدة والمقبولة لدى الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يجر". والعبارة مستقاة من النص الحرفي الذي أذاعه الرئيس بري في أيار (مايو) عام ٢٠٠٦. وضيف مصادر في "الاشتراكي" ل"الحياة" إن إشارة جنبلاط في حديثه لمحطة "روسيا اليوم"، إلى حصول تزوير في الخرائط من الجانب اللبناني، استند إلى ما أبلغته الأمم المتحدة في حينها عن أن هذه الخرائط التي التي تسمتها من لبنان لبنانية المزارع، جرى التلاعب به، وأن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، الراحل كوفي أنان ذكر بكتابه عن توليه منصب الأمين العان واقعة تزوير الخرائط، وأنه بعث برسالة بهذا المعنى إلى رئيس الجمهورية إميل لحود وأحد الضباط المعنيين، بذلك، رافضا الأخذ بهذه الخرائط.

وبينما رأتى المصدر ل"الحياة" أن جنبلاط سعى إلى توضيح موقفه، لأن لبنان لم يحصل على الوثيقة التي كان أقطاب السياسة اللبنانية اتفقوا على ضرورتها "لتثبيت" هوية المزارع من الجانب السوري، وأنها ليست لبنانية بالنسبة



إلى المنظمة الدولية، خصوصاً أنها موضوعة تحت مراقبة لجنة الأمم المتحدة لمراقبة اتفاق خط وقف الاشتباك (أندوف) وليست ملحقة بالقرار ٤٢٥ الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة، ووافقت الحكومة اللبنانية في حينها على أن هذا القرار جرى تطبيقه، بينما "أندوف" تعنى بخطوط الحدود بين سورية وإسرائيل في إطار القرار الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨.

### استمرار السجال

وغرد عضو "اللقاء الديموقراطي" النائب بلال عبدالله عبر تويتر قائلاً: "إنها جوقة الشتامين والمرتهنين العاملين وفق أجندة أسيادهم، وحبذا لو حاولوا ولو لمرة الاستحصال من سيدهم على وثيقة رسمية تؤكد هوية أراضي مزارع شبعا، لتقديمها إلى المراجع الدولية المختصة. من يتأمر على لبنان يا سادة يا ممانعي الكلام هو من فتح قنوات تنسيق مع الصهاينة وسلم رفاة العملاء، مستوى سجالاتكم ومناظراتكم يعكس عمق ثقافتكم وادبياتكم، ولا يناسبنا أن ننزلق لهكذا خطاب سوقي."

وأيد النائب السابق الدكتور فارس سعيد جنبلاط قائلاً: "في لحظات، يبدو كلام وليد جنبلاط بمثابة موسيقى Beethoven إلى أذني."

أضاف: "وفي السياسة مكان للمكاسب والبراغماتية والواقعية والمصالح أكيد، ولكن عندما تفقد الحلم والمبادئ تصبح عقيمة."

تحية لك وليد جنبلاط، أنت تدخل إلى المشهد اللبناني البشع لوّن يميّزك عن الآخرين ونحن نحبك."

### زاسبكين...

وعلق السفير الروسي لدى لبنان ألكسندر زاسبكين، على قول جنبلاط "إن الرئيس بشار الأسد بعث برسالة إلى رئيس وزراء العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو "ثقلاً عن دبلوماسي روسي"، مؤكداً في تصريح أن "روسيا منذ بداية الأزمة السورية تعتبر الرئيس بشار الأسد هو زعيم الشعب السوري بكل فئاته، وهذا الموقف معلن في الإعلام وفي الاتصالات الجانبية لروسيا مع الدول الأخرى"، نافياً علمه "بأي معلومات وصلت إلى جنبلاط من أي دبلوماسي روسي."

وفي الردود أيضاً اعتبر عضو كتلة "التممية والتحرير" النائب قاسم هاشم أن "المصلحة الوطنية والالتزام الوطني يستدعيان إبعاد قضية مزارع شبعا وتلال كفرشوبا عن أي بزار سياسي أو ابتزاز أو سجال، لأن المطلوب في ظل السياسة الإسرائيلية الأميركية المتماهية، والتي تستهدف هوية المنطقة العربية وخصوصاً الأراضي المحتلة من فلسطين إلى الجولان ولبنان، أن تتحمل كل القوى السياسية مسؤولية وطنية كي لا تختلط بعض المواقف بثوابت وهوية أرضنا المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا."

وأكد عضو الكتلة ذاتها النائب علي خريس أن "الوحدة الوطنية أفضل وجوه الحرب مع العدو الإسرائيلي، وإسرائيل ما زالت تحتل جزءاً من أرضنا في تلال كفرشوبا ومزارع شبعا، وبالتالي فإننا نقول لمن يتحدث عن هذا

الموضوع، إن مزارع شبعا وتلال كفرشوبا هي أراضٍ لبنانية، وتحرير هذه المنطقة مرهون بمقاومتنا وشعبنا وجيشنا، ونقطة على السطر."

بعد انتقادات لمواقفه واتهام سليمان "حزب الله" بالانقلاب على إعلان بعيدا

## بوصعب يصوب موقفه من "استراتيجية الدفاع": عون سيدعو قريبا إلى مناقشتها على طاولة الحوار

### بيروت - الحياة

كشف وزير الدفاع اللبناني الياس بو صعب، في حديث لقناة "الحرّة" أمس، عن مبادرة قريبة سيطلقها الرئيس ميشال عون لجمع الفرقاء اللبنانيين على طاولة حوار واحدة لمناقشة استراتيجية الدفاع الوطني.

وقالت مصادر سياسية لـ"الحياة" أن بوصعب يصوب بهذا التصريح موقفه الذي كان أطلقه الأربعة الماضي وقال فيه إن "الإستراتيجية الدفاعية تبحث حين تزول الأخطار الإسرائيلية". وأثار كلامه ردود فعل منتقدة لأنه يناقض وعد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، قبل سنة، بالدعوة إلى حوار لبناني لمناقشة استراتيجية الدفاع بعد الانتخابات النيابية التي جرت في أيار (مايو) السنة الماضية، ثم قوله إن الدعوة إلى بحثها بعد تشكيل الحكومة التي تألفت في آخر كانون الثاني (يناير) الماضي.

وأوضحت المصادر السياسية أن كلام بوصعب أثار استغراب بعض الجهات الدبلوماسية الأجنبية، لا سيما أن الدول الغربية تنتظر هذا الاستحقاق الذي تلح عليه وتطالب به الأمم المتحدة لأنه يفترض أن يتناول موضوع سلاح "حزب الله" الخارج عن سلطة الدولة. وذكرت المصادر إيها أن معالجة موضوع السلاح خارج إطار الشرعية اللبنانية كان ورد في القرار الدولي الرقم ١٧٠١، وهذا ما يدفع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى تشجيع السلطات اللبنانية في كل تقاريره إلى مجلس الأمن، عن تنفيذ القرار الدولي، على البدء بمناقشة استراتيجية الدفاع.

ولفتت المصادر السياسية إيها إلى أن وعد الرئيس عون ببحث استراتيجية الدفاع منذ شهر آذار (الماضي) كان جاء تلبية لإلحاح دولي، وكان من بين العوامل التي شجعت الدول الغربية والمهتمة بوضع لبنان، على تقديم مساعدات للجيش اللبناني في مؤتمر روما في نيسان (أبريل) الماضي باعتباره مع قوى الأمن الداخلي والقوى الأمنية الأخرى القوات المسلحة الوحيدة التي تعترف بها هذه الدول والتي تراهن عليها من أجل بسط سيادة الدولة اللبنانية على كل أراضيها.

وذكرت المصادر السياسية لـ"الحياة" أن الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصر الله كان أبدى استعدادا لمناقشة استراتيجية الدفاع تجاوبا مع عون وردد أكثر من مرة أن لا مشكلة لدى الحزب في بحث الأمر.

إلا أن المصادر أوضحت أن الحزب يعتبر أن الانخراط في مناقشة استراتيجية الدفاع لا يعني بالنسبة إليه تخلي المقاومة عن سلاحها بل إيجاد صيغة تنسيقية بينها وبين الجيش اللبناني، هي القائمة حاليا، فيما ترى القوى

السياسية المعارضة لاحتفاظ الحزب بسلاحه خارج إطار الشرعية اللبنانية، مشكلة خلافية لأنه يستخدمه بالاشتراك في الحرب في سورية بناء لأوامر إيرانية وليس في وجه إسرائيل، وللتدخل في بعض الدول العربية ولا سيما اليمن إلى جانب الحوثيين خلافا لمصالح لبنان وعلاقاته مع الدول العربية، خلافا لمبدأ النأي بالنفس عن حروب المنطقة الذي يعتمده لبنان. هذا فضلا عن تشديد معارضي سلاح الحزب على أنه يستند إليه في تحقيق فائض القوة من أجل التأثير في السياسة الداخلية.

وأوضح صعب في تصويبه أمس لقناة "الحرّة" بعد الانتقادات التي تعرض لها، أن "عنوان استراتيجيا الدفاع الوطني هو حصر السلاح في يد الجيش اللبناني فقط، مشيرا إلى أن حزب الله وفرقاء آخرين معنيون بهذا الأمر." وأشار بو صعب إلى أنه "يجب أن يكون السلاح حصرا في يد الجيش اللبناني، لكن "خروقات واعتداءات إسرائيل تؤخر استراتيجيا الدفاع الوطني، لأنها تحتاج أن يكون كل الفرقاء في لبنان متوافقين عليها." وأوضح أنه لا تزال هناك ١٣ نقطة خلافية بين لبنان وإسرائيل على ترسيم الحدود، مشيرا إلى أن ترسيم الحدود سيخفف من أخطار اندلاع حرب.

وكان رئيس الجمهورية السابق العماد ميشال سليمان، أوضح في حديث تلفزيوني ليل الجمعة، أن "إعلان بعبدا" (٢٠١٢م ومن بنوده الرئيسة النأي بالنفس) نص على تحييد لبنان عن صراع المحاور بموافقة الجميع، مؤكداً "أننا كنا مذهولين من الموافقة على إعلان بعبدا من قبل جميع الأفرقاء"، معتبرا أنه يوازي إتفاق الطائف وإتفاق الدوحة والدستور اللبناني.

ولفت إلى أن رئيس المجلس النيابي نبيه بري تولى إعادة قراءة الإعلان أكثر من مرة ليتأكد من موافقة الجميع عليه، لكن "حزب الله" إنقلب على الإعلان بتدخله في سورية بشكل واسع وعلني، كما أنه نعت الإعلان بصفات غير لائقة رغم موافقة الجميع عليه، معتبرا أن تدخل الحزب في سورية يعود إلى تكليفه بمهمة هناك من قبل إيران كما أن نائب رئيس حزب الكتائب الوزير السابق سليم الصايغ علق على تصريحات الوزير بوصعب التي أطلقها الأربعاء الماضي بالقول: "تشجب الكلام الاخير لوزير الدفاع ونعتبره نقطة سوداء في سجل الحكومة وهذا الكلام يؤسس وحده لمعارضة سيادية."

جريصاتي من عين دارة: اليوم جلت في مزارع وليس مقالع وما رأيته ليس عملا بل اغتصاب

**أبو فاعور: السوريون خرجوا بجيشهم ومخابراتهم ولن يعودوا لا بجيشهم ولا بمخابراتهم  
ولا بكساراتهم**

**بيروت - الحياة**

أعلن وزير الصناعة اللبناني وائل أبو فاعور أن "السوريين خرجوا بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥ بجيشهم ومخابراتهم ولن يعودوا لا بجيشهم ولا بمخابراتهم ولا بكساراتهم."

شارك أبو فاعور والنائب فيصل الصايغ في اعتصام لاهالي عين دارة للمطالبة بالغاء ترخيص معمل الاسمنت(لآل فتوش) في البلدة خلافا لما صدر عن مجلس شورى الدولة. وكشف ان "وزارة الصناعة لم تتبلغ أي قرار من مجلس شورى الدولة حول هذا الموضوع"، مستغربا "كيفية إبلاغ شركة الاسمنت بالقرار وعدم إبلاغ الوزارة المعنية". وقال: "هذه أمّ الفضائح وفضيحة ما بعدها فضيحة اذ كيف ان ادارة قضائية تبلغ خصم في دعوى ضد الدولة قرارها وهو يعلنه عبر الاعلام والوزارة لم تتبلغ"، معتبرا ان "السرعة في قرار شورى الدولة ملفتة وكأنه معدّ سلفا او غبّ الطلب".

وكانت شركة اسمنت الارز أعلنت ان مجلس شورى الدولة أصدر قرارا قضائيا قضى بـ"وقف تنفيذ قرار وزير الصناعة وائل أبو فاعور الذي قضى، وبشكل مخالف للقانون ولأحكام القضائية المبرمة، بإلغاء الترخيص الصناعي وكذلك إلغاء قراري تمديده الصادرين ثلاثتهم عن وزير الصناعة السابق حسين الحاج حسن(حزب الله) بإنشاء وإستثمار مجمع صناعي عائد الى شركة "إسمنت الأرز" ش.م.ل في منطقة جرود عين دارة وخراجها - قضاء عاليه"، كما افادت الشركة.

وشدد أبو فاعور على ان "قرار مجلس شورى الدولة يرقى الى مستوى الفضيحة القضائية بكل المقاييس وطالبنا وزير العدل بالتوضيح وحتى اللحظة لم يصلنا اي جواب ولا تستطيع الوزارة ان تصمت صمت القبور ازاء الفضيحة". واكد ان "القرار لن يمر مرور الكرام فالتفتيش القضائي مطالب بالتوضيح . نريد تحقيقا شفافا وسنلجأ الى القضاء لمعرفة ماذا جرى في الحثيات القضائية قبل ان نتابع المعمل من الناحية البيئية والصحية". وقال: "من الواضح ان محيط معمل الاسمنت في عين دارة تحول الى جزيرة أمنية وهناك حديث عن ميليشيات ومسلحين وقناصين والامر برسم القضاء والاجهزة الامنية ومسؤولية الدولة اللبنانية ويجب الا يتطوّر احد منا لمحاولة التصدي لهذا الامر".

ولفت أبو فاعور الى ان "رسالة وليد جنبلاط والنائب تيمور جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي لاهالي عين دارة هي بأننا لن نتخلّى عنكم في هذه المعركة والمعركة لم تنته وهي معركة قانونية قضائية ادارية لا اكثر، ولا زال لدينا الكثير من الاوراق لنقدّمها وقرار الصناعة محق".

## وزير البيئة

وفي السياق جال وزير البيئة فادي جريصاتي، في المقالع والكسارات في منطقة عين دارة في قضاء عاليه، واطلع من رئيس البلدية العميد فؤاد هيدموس، على "القرارات، وما تملكه البلدية من مستندات عن المقالع والكسارات في البلدة، منها المرخص وغير المرخص، وما تعنيه من خراب في المشاعات والممتلكات التي تخص البلدة". وعابن جريصاتي، ميدانيا، يرافقه هيدموس وأعضاء المجلس البلدي ومدير محمية أرز الشوف نزار هاني، مواقع الكسارات، واطلع على الخرائط التي تحدد مشاعات البلدية ومحمية أرز الشوف.

وشرح هيدموس الوضع لجريصاتي، فقال: "نحن طالبنا بإقفال كل الكسارات، وليس كسارات فتوش فقط، التي هي واحدة من الكسارات، أما موضوع معمل الإسمنت المنوي إنشاؤه، من قبل فتوش في هذه المنطقة، الذي عاد ونال ترخيصا، فنحن ضد إقامة هذا المعمل."

وكشف أن "الكسارات معتدية على مشاعات البلدة. هناك عدة كسارات لفتوش ولغيره، جميعها معتدية على مشاعات البلدة، ونحن بصدد تجهيز دعوى قضائية بحق المعتدين على أملاكنا ومشاعاتنا."

### جريصاتي: ما رأيته اليوم معيب

وتحدث جريصاتي، فقال: "زيارتي اليوم، ليس لها أي علاقة بموضوع معمل الإسمنت، لأكون واضحا أمام الجميع، أنا اليوم وزير بيئة، وليس وزير صناعة، كل وزير له سيادة على وزارته، ويقوم بعمله الذي يحكم فيه ضميره."

أضاف: "أنا اليوم هنا، لأرى المقالع، فالمشكلة اليوم هي المقالع، وما رأيته أنا وأنتم اليوم، هو هدف زيارتي، الذي يجب أن يعرفه كل اللبنانيين."

وتابع: "يجب أن نخرج من المناطقية، التي عشنا فيها، ونفكر أن محمية أرز الشوف، لا تعني الشوف فقط، والكسارات والمقالع في عين دارة، لا تسبب الأذى لأهالي عين دارة فقط. الأهالي لبنانيون والأراضي والمشاعات هي ملك كل لبنان، وليست أملاك بلدة فقط. يجب أن نبدأ جميعا بالتفكير، أنه إذا كان هناك تلوث في الليطاني، فهذا يعني كل لبنان، وكذلك إذا كانت عكار متأذية، فجميعنا نتأذى، وإذا كان هناك من أحد يكسر القانون ويخالفه، فإنه يجرح كل لبناني، ويتعدى على كرامة كل لبناني. لأن هذه الدولة، هي دولتنا، ولنا جميعا، وإذا كانت دولتنا مهانة وغير محترمة وبلا هيبة، فإن كل واحد منا، سواء كان مقيما في بيروت، أو في الجنوب، أو في الشمال، فهو مهان. هذا الموضوع يجب أن نتعود عليه، فإما أن نبني دولة وإما أن نبقى في المزرعة، التي نراها وترونها اليوم."

وقال: "أنا اليوم، جلست في مزارع وليس مقالع. ما رأيته اليوم، شيء معيب، معيب باعتراف أصحاب المقالع، الذين يغتصبون هذه الأماكن منذ أربعين عاما. الكلمة هي اغتصاب، هذا ليس عملا، هذا اغتصاب. لأنه عندما نرى ارتفاع الحفر أكثر من سبعين مترا، هذا شيء لا يعوض ولا يمكن استصلاحه."

### "منع مرافقي وزير البيئة من دخول موقع كسارات فتوش"

وأعلن: "من الآن فصاعدا، أقول لكم، هناك قانون سيطبق على كل اللبنانيين. كان لدينا نظرية سابقا، أن هناك أناسا أقوى من الدولة وهم محميون. هذا الموضوع سقط وسيسقط من الآن. أقول لكم، أن ذلك لا يتم إلا بتطبيق القانون، ليس هناك أي شخصنة في الموضوع. وما يطبق على عين دارة، يجب أن يطبق على كل مناطق لبنان وعلى عكار. وقبل أن آتي إلى هنا اليوم، كنت أدعي على كسارة بالضنية وعلى مقلع بالضنية، لأنهما يعملان من دون ترخيص، ومن دون أن يسألا عن وزارة البيئة، التي لا تعرف عنهما شيئا. هناك مواطنون أرسلوا لي خبرا عن هذه الأمر". وقال: "كل دقيقة، نحن عرضة لأن يكون هناك شخص يقول أنا أريد تخطي الدولة وافتح على

حسابي. لا يمكن أن نبني بلدا إذا أكملنا هكذا، ولن تبقى بيئة. من الآن أؤكد لكم، إذا استمر عمل المقالع كما هو الآن، لن تبقى بيئة."

وردا على سؤال حول تغريدات جنبلاط الأخيرة، أجاب: "وليد بك رجل سياسي وزعيم، وهذا رأيه، وأنا أحترمه، وله الحق بأن يعبر عن رأيه، وبالطريقة التي يريدها، وباستطاعة كل إنسان، أن يعبر عن رأيه، أنا لا أتعاطى في السياسة، فقط أتعاطى في البيئة، وحدودي هي البيئة فقط."

ووفق "الوكالة الوطنية للإعلام"، توجه جريصاتي، إلى موقع كسارات فتوش، حيث تمكن من دخولها وحده، بعدما منع عناصر الحاجز عند مدخلها، مرافقيه في الجولة، من الدخول."

## الديار

ديون لبنان ١٠٠ مليار دولار : ٢٠ لمشاريع بناء - ٤٣ سرقة - ٣٧ ملياراً عجز وكهرباء

منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٩ أكبر تلميحات ومشاريع دون مناقصات  
نظام سياسي ومسؤولون من كل الأنواع سرقوا ويحاضرون ضد الفساد

### شارل أيوب

اجد من ضميري وواجبي ان أقول الحقيقة كما اراها، وكما عشتها سواء في الجيش ام بعد تأسيس جريدة الديار، لان الأرقام موجودة في أرشيف جريدة الديار وخاصة في القسم الاقتصادي، فلقد تم صرف تقريبا ٢٠ مليار دولار في مشاريع بناء في لبنان، وتم تخمين الأراضي التي قامت عليها المشاريع بأرخص الاثمان بينما اليوم سعرها يساوي ٢٣ مرة اكثر من سعرها عندما قاموا بتخمينها، وهناك ٤٣ مليار دولار ذهبت سرقة و٣٧ مليار دولار ذهبت عجزا لدفع الفوائد وعجز الكهرباء.

الطبقة السياسية في لبنان بمعظمها بنسبة ٩٠ في المئة سقرت أموال الشعب اللبناني عبر مشاريع واضحة سواء في مشاريع الطرقات ام مشاريع مرفأ بيروت ومطار بيروت ام في مشاريع جسور واعمار ومجاري صرف صحي وبعض الأبنية للدولة اللبنانية، وعلى مدى ٢٧ سنة كانت موازنة الدولة ٨ مليارات دولار مدخول لها، وكان يتم سرقة كل سنة من كل وزارة حوالى الـ ١٠٠ مليون دولار ما بين ٧٠ الى ١٠٠ مليون دولار، هذا دون ان ننسى انه في نهاية عهد الرئيس امين الجميل تمت اكبر سرقة في بنك المشرق في زمن روجيه تمرز وكان رئيس الجمهورية الرئيس امين الجميل، وارتفع سعر الدولار الى ٢٨٠٠ ليرة، والرئيس امين الجميل مشترك في هذه المسؤولية كما مسؤولية الرؤساء الراحلين الياس الهراوي ثم الرئيس اطال عمره العماد اميل لحود يوم كان ٩ سنوات قائد جيش و ٩ سنوات رئيس جمهورية وهو فعليا كان ١٨ سنة رئيسا للجمهورية لانه عندما كان قائدا للجيش كان اقوى من رئيس الجمهورية هو وجهازه الأمني، والسرقة بالأرقام التقريبية هي ٤٣ مليار دولار اما عجز الكهرباء وعجز دفع الفوائد فوصل الى ٣٧ مليار دولار، وهذه هي ديون لبنان ١٠٠ مليار دولار، لكن يضاف اليها السرقات التي تمت من موازنات الدولة، أي موازنات الوزارات، وحتى في عهد الرئيس العماد ميشال سليمان حصلت مشاريع دون مناقصات، وحتى في عهد فخامة الرئيس العماد ميشال عون حصلت مشاريع وتلميحات كبيرة دون مناقصات بل بالتراضي، لكن المدة المحسوبة على فخامة الرئيس ميشال عون هي اصغر بكثير لانها سنتان و ٤ اشهر بالنسبة لـ ٢٧ سنة يضاف اليها ٤ سنوات من عهد الرئيس امين الجميل.

اليوم وصلت ديون لبنان الى ١٠٠ مليار دولار، والدولة اللبنانية ليس لديها طاقة على دفع الفوائد، لمبلغ ١٠٠ مليار دولار، كذلك ان إعادة اعمار لبنان من بنية تحتية وطرقات وجسور وصرف صحي ومحارق نفايات وإقامة

جسور وترقيع طرقات وإقامة مستشفيات حكومية ومدارس حكومية وجامعات حكومية لم تحصل لانه لم يتم صرف مبلغ الـ ٧٠ مليار دولار الذي كان يحتاجه لبنان لاعادة اعمارہ.

الان تجري عملية مكافحة الفساد لكنها حتى الان لم تقم بإعادة ١٠٠٠ دولار فقط الى خزينة الدولة، وهناك اكثر من ١٨٢ من رجال اعمال لبنانيين يملكون وفق تحويلات استمرت ٣٣ سنة وخصوصا ٢٦ سنة وصلت الى ٢٣٣ مليار دولار وفق حركة المصارف اللبنانية التي تم تحويل أموال منها الى الخارج وكانت في الماضي تحصل عمليات تبييض أموال قبل وضع القوانين الأميركية في شأن مكافحة تبييض الأموال.

وهنا نقول الحق انه لولا رجل اسمه الحاكم رياض سلامة الذي حافظ على الليرة اللبنانية مقابل الدولار بسعر ١٥٠٠ ليرة تقريبا مقابل كل دولار لكان الاقتصاد اللبناني وموازنات الدولة والديون جعلت من لبنان في وضع افلاس كامل، لكن حاكم مصرف لبنان هو الضمانة الحقيقية لمصلحة لبنان واقتصاده وعملته الوطنية وانماء القطاع المصرفي والهندسات المالية الذين يقومون بانتقادها فيما هي التي حافظت على الليرة اللبنانية، أي على العملة الوطنية، أي على مدخرات المتقاعدين وموظفي الدولة اللبنانية، أي على كل من قام بايداع أموال في المصارف اللبنانية.

ثم انه عندما تمت دعوة حاكم مصرف لبنان الى مجلس الوزراء ومجلس النواب لأخذ رأيه بالنسبة لسلسلة الرتب والرواتب قال : يجب دفع سلسلة الرتب والرواتب على مدة ٥ سنوات كل سنة ٢٠ في المئة لكن لم يتم الاخذ في رأيه.

ولذلك زاد العجز في موازنة الدولة في شكل كبير وبات اليوم مطروحاً تخفيض الرواتب ولا يمكن تخفيضها لانه بعد دفع سلسلة الرتب والرواتب تم وضع ميزانية كل عائلة على أساس سلسلة الرتب والرواتب وهناك من اشترك في الإسكان وهناك من اشترى سيارات وهناك من دفع أقساطاً الى أولاده وهناك من اشترى مفروشات لمنزله فكيف يتم تخفيض رواتبه، وهذا لا يمكن ان يحصل.

اما بالنسبة للرسوم التي يجب فرضها فأول امر هو فرض الرسوم على جمارك بيروت، وجمارك مطار بيروت تصديرا واستيرادا كذلك في مرفأ بيروت تصديرا واستيرادا، وبالنسبة للحركة التجارية التي اطلقها حاكم مصرف لبنان الاستاذ رياض سلامة فانه قدم مليارات الدولارات الى الإسكان والمخازن الكبرى ولقطاع المعلوماتية ولكل مشروع زراعي وصناعي بفائدة مدعومة هي ١ في المئة فقط وهناك قطاعات أخرى لن نذكرها لانها عديدة.

ولذلك اذا كنا قد قلنا يجب فرض رسوم على الاستيراد والتصدير عبر مرفأ بيروت او طرابلس او صيدا او مطار بيروت، فاننا نقول انه لا يمكن الا فرض ٥ الاف ليرة على البنزين، ولا يمكن الا فرض ٢ في المئة إضافية على القيمة

المضافة أي ان تكون ١٣ في المئة، كذلك لا يمكن الا اعتماد الضريبة التصاعدية، والضريبة التصاعدية لا تصيب الفقير بل تصيب أصحاب الدخل العالي جدا وذلك لا يؤذيهم بل يزيد من الاستثمار وهذا متبّع ومعمول به في الولايات المتحدة وفي فرنسا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والهند والاتحاد الأوروبي وتركيا



والسعودية ولا يوجد بلد يتم فيه وضع ضريبة دخل ثابتة هي ١٠ في المئة فقط، ثم انه يجب التكلم مع حاكم مصرف لبنان والقطاع المصرفي، فان القروض الممنوحة الى لبنان وهي ١١ ملياراً ونصف يجب ان تشارك المصارف او قطاع المصارف بقيمة على الأقل بين ٢٥ ملياراً الى ٣٠ مليار دولار، بفوائد مدعومة من مصرف لبنان مهما كلف الامر من بعض الخسائر لمدة ٥ سنوات. وعندها سنبدأ بارتفاع النمو من ١ في المئة الى ٥ في المئة و٦ في المئة، وهذا حتمي وفق الدراسة التي تحدثت عنها جون مايكل المساعد لرئيس البنك الدولي لمنطقة آسيا كلها بما فيها لبنان.

وقال عندما يصل النمو الاقتصادي الى ٦ في المئة سيدخل ميزانية الدولة بدل ٨ مليارات في السنة الى حوالي ١٤ مليار دولار سنويا على الأقل، ثم ان اعلان وزيرة الطاقة السيدة ندى بستاني انه سيتم الحفر في البئر الرابع للغاز والإنتاج تقريبا في نهاية هذه السنة هو امر عظيم سيعطي ما بين مليار ونصف وملياري دولار اذا كان احتياط الغاز كما يقولون انه قادر على إعطاء هذا المبلغ وحتى اذ اردنا التشاؤم فلنقل مليار دولار في السنة مع ان هذا الرقم ليس صحيحاً.

وتبدو وزيرة الطاقة ندى بستاني جديرة بالثقة لانها تعمل بجد ودون كلل، خاصة بعدما اطلقت عملية مناقصة الغاز للمربع الرابع، وهي ستطلق قريبا المناقصة بالنسبة للحوض السادس لإنتاج الغاز وهذا امر عظيم ويمكن للبنان ان يدخل له حوالي ٦ مليارات ونصف مليار دولار من الغاز عند انتاج الغاز من ١٠ مربعات.

اما بالنسبة لجباية الكهرباء فعندما يكون لدينا حوالي ٨٠ الف جندي وضابط وعندما يكون لدينا ٣٣ الفاً من قوى الامن الداخلي ويكون لدينا في جهاز الامن العام وجهاز امن الدولة واجهزة أخرى مثل امن الدولة والضابطة الجمركية والضابطة العدلية والمباحث الجنائية فانه لا يجوز ان لا تكون جباية الكهرباء كاملة، وليس كثيرا ان يتم زيادة سعر كيلووات الكهرباء الى ١٤ سنتاً بدل ان يكون ١١ سنتاً لانه في الوقت الراهن عبر انتاج الكهرباء من شركات الدولة وعبر انتاج الكهرباء من المولدات الصناعية الخاصة ودفع فاتورتين فان سعر الكيلووات يتراوح بين ١٩ و ٢١ سنتاً، ولذلك يجب رفع كيلووات الكهرباء الى ١٤ سنتاً بسهولة والشعب اللبناني الذي يدفع حالياً ما بين ١٩ و ٢١ سنتاً سعر الكيلووات من كهرباء الدولة والمولدات الصناعية ستخفف عليه فواتير الكهرباء.

اما قضية مكافحة الفساد، فلم نر حتى الان قاضياً محمياً من جهات سياسية تمت احالته الى التفتيش القضائي بل نرى قضاة ليس لهم حماية سياسية يتم احالتهم الى التفتيش القضائي ونحن نرى ان وزير العدل القاضي الرئيس البير سرحان الذي قمنا بالرهان عليه رهانا كبيرا وهو ابن الكورة، والكورة الخضراء هي منبع الثقافة والشفافية واعطت لبنان اهم علماء وأساتذة نراه وزير عدل عونياً وليس وزير عدل لبنانياً، لانه يميل الى الميول الحزبية والتشكيلات التي قام بها وزير العدل الدكتور سليم جريصاتي وهي ٤٣٣ قاضياً الذين نصفهم من الطائفة الاسلامية فان القضاة المسيحيين كانت نسبتهم ٥٥ في المئة من حزب التيار الوطني الحر ووزير العدل القاضي الرئيس البير سرحان هو من التيار الوطني الحر ولو لم يعلن ذلك لكنه يساير التيار الوطني الحر في ممارسته لوزارة العدل، ولديه عدة قضايا لم يأخذ قراراً فيها بتخفيف القوانين كما هي خاصة قانون المطبوعات لان كتابة مقال يتم احالته الى الجناية بدل احالته الى محكمة المطبوعات ووزير العدل الرئيس القاضي البير سرحان يعرف تماما ان

مرجعية دعاوى المطبوعات هي محكمة المطبوعات فقط ومهما علا شأن أي مسؤول لا يحق له تفسير قانون المطبوعات ان هنالك استتساباً بان يكون هنالك دعاوى جزائية ودعاوى مطبوعات بل ان كل ما هو صحافي ومقالات يعود الى محكمة المطبوعات التي لديها صلاحية السجن الى اقصى حد حتى المؤبد ولديها القدرة على فرض اكبر غرامة مالية، والسلطة التشريعية التي اقرت قانون المطبوعات ووقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة هو قانون المطبوعات المعمول به ولذلك لا يجوز الاستتساب في هذا المجال.

الان نحن امام مشكلة اقتصادية كبرى، ونقول بصراحة ١١ مليار دولار ونصف منها ٨٠٠ مليون دولار منحة لدعم الفوائد لا تكفي لشيء بل نحن نحتاج الى القطاع المصرفي الى ٢٥ وحتى ٣٠ مليار دولار، لاطلاق عجلة الاقتصاد الفعلية والحقيقية التي كانت يجب ان تكون سنة ١٩٩٢ ولم تحصل، لان النظام السياسي في لبنان خرب اطلاق اعمار لبنان والرئيس الراحل الشهيد رفيق الحريري اخطأ عندما قام بإقامة شركة سوليدير له وقام بتخمين المتر عبر القاضي الشهيد النائب الراحل وليد عيدو بسعر ٧٠٠ دولار للمتر المربع في قلب بيروت في حين اليوم سعر المتر هو ٢٦ الف دولار فان الأحزاب السياسية ومسؤولين امنيين في الدولة اللبنانية وغيرها يعلنون حرباً على الفساد قاموا بالاشترك في السرقات والنهب من احزاب سياسية ووزراء ونواب سابقين وحاليين ومسؤولين في الدولة مدنيين وامنيين وغيرهم، إضافة الى ان اشترك النظام الأمني السوري سحب أموالاً من لبنان الى سوريا، كل ذلك أدى الى هذه الخسارة في الاقتصاد اللبناني، لذا:

- ١- يجب فرض رسم إضافي على القيمة الإضافية كي يصل الى ١٣ في المئة.
- ٢- يجب فرض سعر كيلووات الكهرباء ب ١٤ سنتاً لان المواطن يدفع حالياً عبر فاتورتين سعر الكيلووات بنسبة ١٩ الى ٢١ سنتاً.
- ٣- يجب رفع سعر صفيحة البنزين ٥ الاف ليرة والذي لديه سيارة تصرف بنزيناً بنسبة كبيرة يدفع، اما المواطن الذي لديه سيارة وتمشي ٣٠٠ و ٥٠٠ كلم في صفيحة البنزين فلا يتأثر مثل أصحاب سيارات الكبيرة التي تصرف كثيراً.
- ٤- يجب القيام بجباية الأملاك البحرية حيث ان طول الشاطئ اللبناني ٢٢٠ كيلومتر لكن المذهبيات والطائفيات التي سيطرت على الأملاك البحرية لا تسمح بفرض ضرائب على الأملاك البحرية واذا تم فرض ضرائب بحرية على الأملاك البحرية يمكن ان يحصل لبنان على اكثر من ١٨ مليار دولار، ونحن لا نقول هذا الكلام من عندنا بل نطلب العودة الى الوزارة المختصة التي لديها الأرقام.
- ٥- يجب تعديل موضوع التنظيم المدني والسماح باعطاء طابق إضافي مع رسم لا يقل عن ٢٥ الف دولار على الطابق، مما يأتي بثروة كبيرة من ميزانية الدولة.
- ٦- يجب إعادة التنظيم المدني في شكل انه لا يبقى على مشروع «ايكوشار» حيث هنالك أراض يتم الاستثمار فيها ب ٣٠ في المئة وارض يتم الاستثمار فيها ب ١٠٠ في المئة بل ان وضع العمران المدني الذي حصل في لبنان يجب ان يعطي الاستثمار بشكل لا يقل عن ٦٥ الى ٧٠ في المئة.

٧- يجب ان يكون القضاء بعيدا عن السياسة، ويجب ان يتم محاكمة من سرق الأموال وهم معروفون واذا كنا لا نذكر أسماء فذلك لأننا نرى انه عيب التشهير بالاسماء، لكن معروف من كان يملك ٢٠ مليون دولار واصبح حالياً لا تقل ثروته عن ٤٠٠ مليون دولار وبعضهم وصل الى مليارين و ٣ مليارات دولار ومنهم من وصل الى ١١ مليار دولار.

## الشرق الأوسط

بعد ١٤ عاماً على الانسحاب السوري.. هل يحكم حزب الله لبنان؟

كارولين عاكوم

قبل ١٤ عاماً خرج آخر جندي سوري من لبنان، منهية بذلك حقبة سياسية لا يزال الفراء اللبنانيون يختلفون حول تسميتها أو وصفها، إذ يعتبرها البعض «رعاية بتقويض دولي»، فيما يصرّ البعض الآخر على وصفها بالاحتلال.

هذا الاختلاف في وصف الوجود السوري في لبنان الذي استمر من عام ١٩٧٦ حتى أبريل (نيسان) عام ٢٠٠٥، وما رافقه من تحكّم في مفاصل السياسة اللبنانية وانعكاساته المستمرة في لبنان، ينسحب على الواقع اللبناني اليوم بعد كل التغييرات التي طرأت على المنطقة. إذ في حين يرى خصوم النظام السوري أن انسحابه الكامل لم يتحقّق، معتبرين أن الواقع اليوم أصبح أكثر خطورة بعدما انتقلت السيطرة على لبنان من دمشق إلى إيران عبر «حزب الله» وحلفائه، يرفض الفريق الآخر هذا الأمر ويطالب بعلاقة مميزة مع دمشق، فيما يقرّ البعض بأن لبنان ساحة مفتوحة لكل المحاور ولا يقتصر على محور دون غيره.

ويقول نائب رئيس البرلمان إليّ الفرزلي إن الحديث اللبناني عن العلاقة مع سوريا قديم وهو جزء من لعبة عدم التوافق الوطني والصراع دائم حولها، مع إقرار الفرزلي بأن لبنان ليس بلداً مستقلاً بل هو ساحة مباحة للجميع ويرتبط بمحاور متعددة وسوريا وإيران جزء منها. وفيما يرفض الفرزلي في تصريح لـ«الشرق الأوسط» الحديث عن احتلال سوري للبنان، يقول: «كانت هناك رعاية سورية بتقويض دولي»، وهو ما يوافق عليه الوزير السابق عبد الرحيم مراد والنائب في حركة أمل علي خريس، بينما لا يزال يتمسك النائب في «التيار الوطني الحر» ماريو عون بوصف الوجود السوري في لبنان بـ«الاحتلال» مطالباً في الوقت عينه كما مراد وخريس بعلاقة مميزة بين البلدين مع رفضهم الحديث عن تدخل سوري أو إيراني في لبنان. وهنا يرى مراد أنه لو كان هناك تدخل إيراني أو سيطرة من «حزب الله» على مفاصل الحكم لكان الوضع أفضل مما هو الآن، قائلاً لـ«الشرق الأوسط»: «نتمنى لو كان الأمر كذلك.»

في المقابل، يعتبر وزير العدل السابق أشرف ريفي أن الدولة وبعد ١٤ عاماً من الانسحاب السوري لم تستعد سيادتها بشكل كامل، وقال أمس: «في مثل هذا اليوم انسحب جيش النظام السوري من لبنان بقدرة وإرادة اللبنانيين الذين ثأروا في ساحة الحرية. الهدف لن يتحقّق إلا بعد استعادة الدولة سيادتها الكاملة.»

وهذا ما عبّر عنه أيضاً الباحث السياسي مكرم رباح، الذي اعتبر أن «الوضع اليوم أخطر مما كان عليه خلال الوجود السوري في لبنان حيث انتقلت السيطرة من النظام السوري إلى إيران عبر حلفائها وبعدها تمتّ لبننة (حزب الله) بطريقة سيئة من خلال انخراطه بالشأن اللبناني». ويقول لـ«الشرق الأوسط»: «هذا الأمر ينبئ بمرحلة مقبلة قد تكون أكثر سوءاً في ظل العقوبات التي تتعرض لها طهران وحزب الله، في وقت لبنان ليس أولوية بالنسبة إلى

اللاعبين الدوليين». من هنا، يؤكد رباح أن «حزب الله» وحلفاءه يمسون بمفاصل الدولة، في الحكومة والبرلمان، معتبراً أن الحزب يناور عبر وضع حليفه وزير الخارجية جبران باسيل في الواجهة لتنفيذ سياسته، وذلك بعد منح رئيس الجمهورية ميشال عون الشرعية المسيحية لدور الحزب، وخير دليل على ذلك كيفية التعامل مع القضايا اللبنانية.

وبين هذا وذلك، يؤكد الفرزلي أن لا سيطرة لجهة دون أخرى في لبنان، موضحاً: «اليوم لا شك أن هناك محاور سياسية متصارعة في لبنان لها امتدادات إقليمية، إيران وسوريا جزء منها، ما يجعل لبنان ساحة مباحة للجميع وليس لمحور دون آخر، وهذا ما ظهر جلياً خلال تشكيل الحكومة»، مضيفاً: «فلنكن واقعيين. القول باستقلال كامل كلام غير واقعي، لكن اعتبر أنه بعد انتخاب رئيس الجمهورية ميشال عون نسبة الاستقلالية ارتفعت كثيراً وهي تتجه إلى وضع أفضل بكثير من خلال السياسة التي ينتهجها في عهده».

بدوره يقول النائب ماريو عون إن «النظام السوري غير القادر على حل مشكلاته ليس له القدرة على التدخل في لبنان»، مضيفاً: «لتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك عمالة له في الداخل، وهذا غير موجود». ويشدد كذلك، على أن «حزب الله وإن كانت تربطه علاقة مميزة مع إيران إنما هذا لا يعني أن طهران تتدخل أو أن حزب الله يسيطر على الدولة»، ويضيف: «هو فريق لبناني كما غيره له امتدادات خارجية».

وفيما يشدد الفرزلي على معارضته لتواجد أي دولة في لبنان عبر أي فريق يقول: «لا شك أن حزب الله، كما غيره من الفرقاء اللبنانيين مرتبط بإيران ولا يمكن أن يقدم على أي فعل قد يضرّ بها، لكن في الوقت عينه هذا الفريق مهّد كتنظيم والاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأراضي اللبنانية لا يزال مستمراً»، مضيفاً: «فليسقطوا الحجج التي تبرّر علاقة هذا الفريق مع هذه الدولة أو تلك».

ولا يختلف الوزير السابق عبد الرحيم مراد كثيراً مع الفرزلي في مقاربتة لواقع العلاقة بين بيروت ودمشق، لكنه يعتبر أن لبنان أخطأ في اتخاذ قرار «سياسة النأي بالنفس» عن سوريا التي هي المنفذ الوحيد بالنسبة إليه. ويرفض القول إن هناك تدخلاً أو سيطرة من قبل «حزب الله» أو إيران قائلاً لـ«الشرق الأوسط»: «كل ما يقال في هذا الإطار ليس إلا حجج واهية في الوقت الذي لا تزال فيه سوريا منشغلة بنفسها كما إيران التي تواجه بدورها ضغوطاً وعقوبات، وبالتالي بات المطلوب اليوم التنسيق مع سوريا وتوطيد العلاقة معها للاستفادة اقتصادياً وتجارياً»، مؤكداً أن الوضع في لبنان خلال الوجود السوري كان أفضل بكثير مما هو عليه اليوم.

لكن مطالبة حلفاء سوريا بالتطبيع مع دمشق، تجد فيها «القوات اللبنانية» على لسان مسؤول الإعلام والتواصل شارل جبور «محاولة لاستعادة ما فقده النظام السوري بعدما بات لا يملك أي سلطة داخل البلاد وبالتالي في بيروت»، مشدداً على التمسك بسياسة النأي بالنفس، ومؤكداً على أن لبنان اليوم ليس خاضعاً لأي وصاية. ويقول لـ«الشرق الأوسط»: «المشكلة في إيران أنها تدعم فريقاً دون آخر على حساب مفهوم الدولة لكنها لا تصل إلى حدود السيطرة

## نزع التبعديات على الكهرياء .. "الحملة تشمل كل لبنان"

بدأت وزارة الطاقة والمياه اللبنانية حملة مكافحة التبعدي على شبكة الكهرياء، وشاركت الوزيرة ندى البستاني، في جولة مع الفرق الفنيّة، انطلاقاً من العاصمة بيروت، بمؤازرة القوى الأمنية لمواكبة الحملة، وأعلنت البستاني خلال حملة إزالة التبعديات من منطقة الحمراء، أن «هناك توافقاً سياسياً على هذه الحملة»، مشيرة إلى أن «بلدية بيروت تدعم قرار إزالة التبعديات فور العثور عليها، وتسطير محضر ضبط لدى إزالة المخالفة». وقالت: «سنخفض الأسبوع المقبل أسعار رسم الاشتراك على ساعة الكهرياء بأكثر من ٧٥ في المائة، وبإمكان المتبعدي تقديم طلب تركيب ساعة.»

واعتبرت البستاني أن الحملة التي تقوم بها «ليست ضد المواطن، بل تساعد لبنان على تخفيض الهدر الفني وغير الفني عن الشبكة، لتصبح خدمتنا أفضل وستتبعها إجراءات إدارية في مؤسسة كهرياء لبنان، ونساعد المواطن أن يدفع الاشتراكات والمحاضر والغرامات.»

وأثارت هذه الحملة أسئلة حول توقيت انطلاقتها في عدد من المناطق اللبنانية، وما إذا كانت ستشمل مناطق محددة، أو أنه غير مسموح لها بدخول مناطق تحظى بحمايات أمنية وسياسية، إلا أن مصدرًا مقرباً من وزيرة الطاقة أوضح لـ«الشرق الأوسط»، أن «الحملة انطلقت الآن بعد موافقة مجلس الوزراء على خطة الكهرياء، التي تتضمن بنداً أساسياً يقضي بإزالة كل التبعديات على الشبكة»، مؤكداً أن «التبعديات لا تقتصر على منطقة معينة، بل هي موجودة في كل المناطق، وإن بنسب متفاوتة، وثمة خطة لإزالتها جميعاً، وتنظيم محاضر ضبط بكل المخالفات.»

ولم يخف المصدر المقرب من الوزيرة ندى البستاني، أن الخطة «ستجح بعد التوافق السياسي الذي حصل داخل مجلس الوزراء، ورفع الحمايات السياسية عن المعتدين»، مشيراً إلى أن «الحملة تشمل كل لبنان، وليس ثمة خطوط حمراء أمامها، ونتائجها ستكون جيدة، وستحقق ثلاثة أهداف؛ الأول أنها ستساوي بين جميع المواطنين، والثاني ستحقق زيادة في نسبة الجباية ووفراً مالياً لميزانية مؤسسة كهرياء لبنان، والثالث تحسن مستوى التغذية، لأن التبعديات تضعف الشبكة إلى حدّ كبير.»

وفي اليوم الأول من هذه الحملة، بدأت عملية الاصطدام بين مواطنين مخالفين، والفرق الفنيّة المولجة إزالة المخالفات، وأفادت معلومات بأن «إشكالاتاً وقع في بلدة مجدل عنجر في منطقة البقاع، أثناء قيام فرق التفتيش التابعة لكهرياء لبنان بإزالة التبعديات على الشبكة، وتنظيم محاضر بالمخالفين». وأوضحت المعلومات أن «عدداً من المواطنين أقدموا على سحب دفتر تقارير التفتيش من إحدى سيارات الفريق الفني، ما أدى إلى تدافع بينهم.» ولاققت هذه الخطوة ارتياحاً في مختلف المناطق ولدى المواطنين الملتزمين بدفع فواتير الكهرياء، وأيدّ الخبير الاقتصادي الدكتور سامي نادر، هذه الخطوة، وأكد لـ«الشرق الأوسط»، أن «استمرار التبعديات على الشبكة يؤدي إلى انسداد باب الإصلاح في كهرياء لبنان، وعلينا أن ندرك أن إصلاح الكهرياء هو الشرط الأول من شروط (سيدر)، وإذا لم يتحقق هذا الأمر لن تأتي أموال من (سيدر) ولا استثمارات في أي قطاع آخر»، لافتاً إلى أن

«الهدر التقني وغير التقني يبلغ ٤٠ في المائة من قيمة الإنتاج، وإذا جرت مكافحة نصف هذا الهدر في المرحلة الأولى فهذا شيء إيجابي، لأنه يخفف من أعباء سدّ عجز الكهرباء البالغ ملياري دولار سنوياً، عدا عن أنه يحقق مساواة بتوزيع الأعباء بين كلّ الناس، ويساعد الدولة على تخفيف التعرّيف.»

وشدد نادر على أن «نجاح هذه الحملة يحتاج إلى توافق سياسي، ويبدو أن كلّ القوى الممثلة في الحكومة باتت مقتنعة بأن قطاع الكهرباء لا يمكن أن يستمر بهذا المنحى، ولذلك باتت مجبرة على ممارسة الضغط على الجماعات المحمية من قبلها»، لافتاً إلى أن «مكونات الحكومة تدرك أن وقف التعديلات على الشبكة، هو بداية إنقاذ الكهرباء والمخرج الوحيد من الكارثة، خصوصاً أن حلّ أزمة الكهرباء هو المدخل الواسع لإنقاذ الوضع الاقتصادي برمته

البناء

لم تصدر



اللقاء

لم تصدر